



PROVISIONAL

A/31/PV.13

1 October 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد ميلشور بواكير (نائب الرئيس) (بوروندي)

ثم : السيد أميراسنخ (الرئيس) (سرى لانكا)

ثم : السيد مونتيل ارغيلو (نائب الرئيس) (نيكاراغوا)

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد قادومسا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

السيد رومولو (الفلبين)

السيد ماكوفيسكو (رومانيا)

السيد فورلاني (إيطاليا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها باربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات" :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX - 2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70073/A

Digitized by UNOG Library

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠ / ٤٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد قادوما (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن وفد تنزانيا أود أن أضرم صوتي الى صوت زملائي الذين تحدثوا من قبل بتهنئة السيد الرئيس على انتخابه لشغل هذا المنصب الرفيع لرئاسة الجمعية العامة . وان هذه الدورة لم يكن لها أن توضع في أيدي أمينة أكثر من هذه ، نظرا للصفات الدبلوماسية التي يتحلى بها . ان المنصب الذي يشغله الآن هو تكملة لرئاسته لمؤتمر قانون البحار ، وهذا يبين الروح القيادية التي تحلى بها في اجتماعات كهذه ويسعدنا بصورة خاصة أن نراه في مقام الرئاسة وهو ابن سري لانكا الدولة التي نقيم معها علاقات وثيقة والتي أسعدنا أن نحضر في عاصمتها الدورة الخامسة التاريخية لمؤتمر القمة لدول عدم الانحياز ، واني لواثق من أن هذه الدورة من دورات الجمعية العامة تحت رئاسته الرشيدة سوف تتوج بالنجاح . وأود أيضا نيابة عن وفد تنزانيا أن أعرب عن تقديرنا للسيد غاستون ثورن رئيس وزراء ووزير خارجية لكسمبرغ الذي رأس الدورة السابقة ، ونهنئه على نجاحه في ادارة أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة .

كما أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أرحب بحرارة بوفد جمهورية سيشيل التي انضمت اخيرا الى الأمم المتحدة بعد حصولها على الاستقلال في منتصف هذا العام ، ومن المناسب في هذا الصدد أن نسجل مدى شعورنا بالقلق والأسف لأن جمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية فيتنام الاشتراكية قد لقيتا عقبات في طريق انضمامهما الى هذه المنظمة . انهما دولتان محبتان للسلام ، وكان من المفروض أن تقبل عضويتهم ، وان وفد تنزانيا يأمل أن تحتل كل من هاتين الدولتين مكانتها قبل انتهاء هذه الدورة .

منذ السنوات الخمس الماضية كان من حسن حظ هذه المنظمة أن يكون أمينها العام رجلاً متفانياً في عمله وهو السيد الدكتور كورت فالدهايم الذي كان من دعائم قوة هذه المنظمة في سعيها لايجاد حلول للمشاكل الدولية الراهنة عن طريق جهود المصنية ، ومبادراته الدبلوماسية ، انه قد شارك في خدمة قضية السلام والعدالة في العالم . وبالنسبة لنا نحن الافريقيين نستطيع أن نشهد بذلك حيث نقول ان الدكتور فالدهايم قد أبدى اهتمامه بمحنة افريقيا ، بل انه شارك في هذه المحنة بحضور كافة اجتماعات القمة لمنظمة الوحدة الافريقية منذ توليه منصبه .

واننا ان نعرب عن تقديرنا للدور الذى لعبه ، نود ان نكرر تقديرنا للخدمات الجليلة التي قدمها . وما من شك في ان هذه السنوات الخمس كانت سنوات صعبة واجهت فيها المنظمة تحديات كبيرة ، ان عمل الدكتور فالد هايم خلال هذه المدة ، والدور البناء الذى لعبه في العمل على اقامة نظام اقتصادى دولى عادل والبحث عن حلول للاوضاع الخطيرة التي تهدد العالم ، قد زاد من فعالية منظمة الامم المتحدة .

ان البشرية على حق عندما تفخر بان لديها القوة والقدرة على تغيير سلوك الانسان ، واسلوب معيشته وعلى تبديل بيئته وفوى الطبيعة لاثراء حياته اولهدمها ، واليوم لقد تجاوز الانسان مرحلة العمل على توفير عيشه ، فمن طريق العلم والتكنولوجيا الحديثة يستطيع الانسان ان يزيده من المحاصيل وانواعها ، ومن الثروة الحيوانية ، وان يحسن من نوعية الغذاء . ان انجازات الانسان في مجالات اخرى ، كاختراع الآلات والعقول الالكترونية التي تستطيع ان تفعل اى شيء لخدمته ، وسرعة الاتصالات ، التي امكن تحقيقها والتغلب على المرض والافات واستكشافه لاسرار الفضاء كانت اكثر مما كنا نتوقعه .

وللاسف ففي الوقت الذى يفخر فيه الانسان بهذه المنجزات ، فانه لا يتيسر للجميع ان يستفيد منها بطريقة عادلة ، اننا نعلم ان قلة من البشر تعيش في رفاهية ، واكثرية من نفر مدقع ، فمن يستطيع ان يقبل الفكرة القائلة بان التكنولوجيا لا تفيد فقط عددا محدودا من سكان العالم وليس الاغلبية ؟ وكيف يمكن ان نفهم ان نفس هذا الانسان الذى ابدى روح الابتكار في التغلب على الطبيعة ، لا يستطيع ان يتخلى عن استعباد اخيه الانسان ؟ كيف يمكن ان نستخدم بلايين الدولارات التي تنفق في اقتناء الاسلحة المعقدة استخدما رشيدا بينما الفقر والعوز يثقل الجنس البشرى في مناطق اخرى ؟ كيف نستطيع ان ندعي اننا ندافع عن العالم الحر ، عندما يعيش هذا العدد الضخم من البشر في حالة من الفقر في دول مستقلة او في ظل الاستعمار ؟

هذه هي المسائل الحساسة التي تجعل الانسان يحاسب نفسه في العالم الذى نمثله هنا ، انه لمن سخريات القدر ، ان الاحداث لا تؤكد ان هذا الوضع الذى نجد انفسنا فيه لا يمكن تجنبه . انني شخصا اؤمن انه عندما قررنا اعتماد ميثاق الامم المتحدة في سنة ١٩٤٥ ، كنا قد عقدنا العزم على القضاء على الظلم وعدم المساواة ، وكل ما يسيء كرامة الانسان ولكن بعد ٣٠ عاما

لا زالت نفس الشرور ، يعاني منها الجنس البشري والمجتمع الدولي ، وكنا قد وعدنا الاجيال المقبلة بمستقبل افضل ، واكثر امانا بعد الحرب العالمية .

صحيح ان ايشع اشكال المساس بكرامة الانسان قد صفيت ، هذا اذا كنا نعني فقط تجارة الرقيق التي يعتبر فيها الانسان ، سلعة تباع وتشتري ، ينوء تحت عبء ظروف يفرضها عليه اسياده ، اننا نعني بانحطاط كرامة الانسان اساليب شبيهة بالنازية وهي نظرية ادت الى عمليات ذبح جماعية ، ونقول ان اثارها واضحة للجميع ، حتى اننا لا نستطيع قبولها .

ان الاستعمار والعنصرية قد لا يكونان قد تفشيا في كل انحاء العالم ولكنهما قطلا من الطابع الانساني للبشر تماما كالرق ، وتجارة الرقيق والنازية ، ومازالا يهددان سلام وامن العالم . قد تختلف الاساليب ولكن الاثار باقية كما هي ، ان انحطاط كرامة الانسان لن يزول اذا ما اكتفينا بتغيير اسماء الامور فقط ، فهذه الظواهر نفسها ما زالت تبدو في اشكال اكثر خطورة وتستحق الادانة من الناحية الادبية حتى اذا ما كنا نتردد في قبول الحقائق كما هي .

اود بعد ذلك ، ان اتحدث الان عن بعض مجالات معينة .

ان الشرق الاوسط لا زال منطقة يسودها التوتر ، ومازال هناك شك في جدية اهدافنا وفعالية هذه المنظمة واعضاءها . فلا يجب فقط ان نصحح الاوضاع بالنسبة لمن حرما من حقوقهم القومية وممتلكاتهم ، ولكن يجب القضاء على الاحتلال المسلح لبعض الاراضي ، ان جهودنا لايجاد حل دائم لا زالت غير كافية وكلما تجنبنا معالجة هذه المشكلة من جذورها ، اى مشكلة استعادة الفلسطينيين لحقوقهم القومية على اساس مبادئ الميثاق ، كلما تدهورت الامور وزادت المشكلة تعقيدا .

وانا اكرر هنا تأييد تنزانيا وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في كفاحه ، فاننا نلاحظ بارتياح ان هناك وعيا متزايدا لقضيتهم كما يدل على ذلك الاعتراف المتزايد بممثلهم الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية . اننا نكرر مطالبنا بانسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، اننا نعتبر ان هذين العنصرين الهامين ، اى الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين والامانة في احترام مبدأ عدم اكتساب الاراضي بالقوة ، وحق كافة الدول في المنطقة في الاستقلال ، هما العنصران الاساسيان في اى حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الاوسط .

ان النزاع الذي يدور في لبنان ، يعتبر من مصادر القلق البالغ ، ونأمل ان يحل هذا النزاع بسرعة لضمان استقلال وسلامة اراضي لبنان وحريتها .

ومن المؤسف انه في العام الماضي لم يحرز اي نجاح فيما يتعلق بمشكلة قبرص ، بالرغم من الجهود المضنية التي بذلها اميننا العام . ان الخطر الذي يهدد استقلال هذه الجزيرة وسيادتها وسلامة اراضيها قد تزايد بدلا من ان يتناقص ، ولم يتحقق الوفاق بين الجاليتين . انه من الضروري زيادة الجهود التي تبذل ليجاد حل دائم لهذا النزاع بحيث تكفل بقاء قبرص دولة مستقلة ، ذات سيادة ، غير منحازة .

وبينما انتهت الحرب في الهند الصينية ، وبدأ في فيتنام وكمبوديا ولاوس اعادة البناء ، فاننا نلاحظ ان الاوضاع لا زالت خطيرة في كوريا ، بل ولا زالت الاوضاع متفجرة ونعتقد انه من واجب المجتمع الدولي ان يعمل على دعم السلام الدائم والعدالة في هذه المنطقة ، وهذا لا يتحقق الا عن طريق انسحاب جميع القوى الاجنبية ، وحل ما يسمى بقوات هيئة الامم المتحدة بحيث يتمكن شعب كوريا من اختيار مصيره بنفسه .

وبالنسبة لافريقيا اود ان ابدى شعورنا بالاسف والاحباط لان فرنسا لا زالت تحتل جزيرة مايوت ولا يعتبر ذلك انتهاكا للميثاق فقط ، ولكنه دليل على سوء استخدام القوة .

وأنتقل الآن الى موضوع تصفية الاستعمار بصورة عامة وفي الجنوب الافريقي بصورة خاصة ، وبينما سأكتفى هنا بأن أذكر بالنداء الذى وجهناه الى الحكومة الفرنسية ، لتسهيل استقلال مايسمى بالصومال الفرنسى ، أى جيبوتى . ومناشدتنا لها بالألا تتدخل في الشؤون الداخلية لهذا الاقليم والاعراب عن عدم رضائنا عن تطور عملية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، أجد لزاما علي أن أتحدث بأسهاب عن مشاكل جنوب القارة الافريقية نظرا لأن بلادى قريبة من هذه المنطقة ولأنها تهتم بمشاكل الجنوب الافريقي ، ومتعقد الأوضاع فيه .

تعرض عدد قليل من الدول لما يواجهه الجنوب الافريقي من مساس بكرامة الانسان . ومن المؤسف حقا ، فيما يتعلق بفاعلية هذه المنظمة - وحتى نكون أكثر تحديدا - وفيما يتعلق برغبة أعضائها في ايجاد حلول للمشاكل ، أنه بالرغم من نداءات افريقيا الحرة ، وبالرغم من اعترافنا جميعا بأن الاستعمار والتفرقة العنصرية يعتبران شرا يتعرض له الملايين من البشر وينبغي القضاء عليه ، مايزال الملايين من المواطنين الافريقيين يعانون من الاستعمار ، والتفرقة العنصرية . واذا كان صحيحا أن أنظار العالم مركزة الآن على الجنوب الافريقي يصح القول أيضا بأنه مما شجع على المواجهة التي تدور هناك عدم اتخاذ المنظمة أية اجراءات حاسمة نظرا للعقبات التي أقامتها بعض الدول الأعضاء فيها . ومن الجدير بالذكر أنه لولا عدم الاكتراث الذى أبدته بعض الدول الغربية ازاء محنة الشعوب المغلوبة على أمرها ، بالإضافة الى التعاون بين قوى الاستعمار والعنصرية لكان من الممكن تجنب الأزمة في الجنوب الافريقي وانقاذ الآلاف من الأرواح .

ومن الالهية بمكان أن نبرز ذلك لأن الكفاح ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية في الجنوب الافريقي قد وصل الى مرحلة حرجة تتطلب اجراء حاسما من المجتمع الدولي ، ولن يتحقق ذلك الا بالارادة الجماعية . وطالما لم تستجب هذه القوى التي تجاهلت نداءاتنا في الماضي ، الى مطالبنا ، وطالما لم تنضم الينا لتوفير الشروط اللازمة لانتصار الحرية والعدالة ، وقرار حكم الاغلبية مساهمة بذلك في الحد من الآلام والتضحيات التي بذلت ، فان شعوب زيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا على استعداد لتحمل أية ظروف صعبة اذا ما أسفر ذلك ، في النهاية عن تأكيد كرامة الانسان وحريته . وسوف يتحقق هذا الهدف النبيل بعد معاناة لا مثيل لها سوف يتحملها الأبرياء . ولن تكون هناك فائدة من استمرار هذه القوى في الاعراب عن استنكارها الشفوى بينما تؤيد في الواقع قوى الشر التي تمثلها نظم الاقلية العنصرية .

ان هذا العرض ضرورى لسبب آخر مساو له في الأهمية ، ان هذه المنظمة قد أنشئت للحفاظ على السلام والامن . لذلك ، يجب اتخاذ الاجراءات اللازمة ، ليس لحل النزاعات الحالية وتسويتها فحسب ، ولكن لمنع أية أزمات قد تظهر في المستقبل . ولا ينبع الدرس الحزين الذى يستفاد من قضية الجنوب الافريقي من أن المجتمع الدولي لم يتمكن من اتخاذ اجراءات سريعة للقضاء على كل ما يهدد الأمن والسلم الدوليين ، وانما ينبع من كون بعض القوى الكبرى لم تتفهم خطورة الموقف . ولحسن الحظ فان ما من شخص يستطيع ان يتهم افريقيا الحرة بأنها لم تحذر المجتمع الدولي من آثار الازمة الحالية . ان المتحدثين باسم افريقيا ، في كافة المحافل : في هيئة الامم المتحدة ، وفي اجتماعات دولية أخرى ، قد أشاروا الى هذه القضية حتى انهم اتهموا بأنهم لا يفكرون الا في هذه المشكلة فقط . وقد وجهت عدة نداءات ، وكرس رئيس تنزانيا السيد جوليوس نيريري معظم بيانه يوم ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ بمناسبة الاحتفال بالعيد الفضي للمنظمة ، لهذه المشكلة شارحا كفاح شعب جنوب القارة الافريقية ، وقال :

" لا يمكن القول بأن الشعوب في هذه الاقاليم لم ترغب في احداث التغييرات ، عن طريق الوسائل السلمية ، في اطار حركة تؤدي الى العدالة . لقد لجأت هذه الشعوب الى المنظمات السياسية ، والى المنظمات النقابية والقبلية ، وقد مدت التماسات لحكامها وللمنظمات الدولية ، وحاولت تنظيم اجتماعات عامة سلمية ، وأن تشرح للصحافة العالمية محنتها . وربما قد غالت في ذلك الى الحد الذى أدى بنظم الاقلية الى دعم قوتها وسلطتها ؛ ان الجهود الرامية الى احداث تغييرات سلمية تؤدي الى اقرار العدالة في دول الجنوب الافريقي قد فشلت ، وكان فشلها ذريعا . ولكن الاوضاع أصبحت واضحة اليوم ، وهي تشير الى ضرورة ايجاد حل سلمي .

" وبالنسبة لشعوب الجنوب الافريقي أصبح الاختيار واضحا ، فاما أن يكون عليهم قبول المساس بكرامتهم واما ان يكون عليهم أن يكافحوا لتأكيد كرامتهم الانسانية . انهم سوف يختارون الحرية .

" ما هي الامة الحرة أو الشعب الحر الذى يستطيع ان يقول لجماهير جنوب افريقيا وروديسيا وناميبيا ، والمستعمرات البرتغالية انها على خطأ ؟ من يستطيع أن يقول لهم :

يجب أن تقبلوا المساس بكرامتكم ، وبكرامة أبنائكم ؟ لا تستطيع الأمم المتحدة — بطبيعتها الحال — أن تقول لهم ذلك والا فان مبدأ المساواة الانسانية الذى اجتمعنا من أجله لن يكون ذا معنى .

" ما من شخص يؤمن بالمساواة الانسانية ، من حقه أن يطالب شعوب الجنوب الافريقي بالامتناع عن مناهضة التفرقة العنصرية ، ولكننا اذا استخذ منا قوتنا لتأييد الانسانية فان كفاحهم لن يذهب سدى . واذا ما تضافرت جهود الدول ، فانها تستطيع ان تفرض ضغوطا ، بحيث تتغير الاوضاع في الجنوب الافريقي . ينبغي أن نتبين ما اذا كنا نحاول الابقاء على السلام ، وقرار العدالة أم لا . والا ، فان الحرب سوف تستمر في الجنوب الافريقي .

" وحتى الآن ، فاننا لم ندعم بالعمل ما صرحنا به ضد التفرقة العنصرية والاستعمار . ولم نعط شعوب الجنوب الافريقي ، أى أمل في التغير . وبالتالي فقد اضطرت الى حمل السلاح للدفاع عن آدميتها وعن حقها في الحياة " . (الجلسة ١٨٦٧ ، الفقرات ٤٤ - ٤٨) .

هذا هو ما قاله الرئيس نيريري ، منذ ست سنوات ، وفي خلال هذه الفترة ، حدثت تغيرات هامة بفضل الكفاح المسلح الذى شنته حركات التحرر بتأييد من منظمة الوحدة الافريقية ، وأصدقاؤها افريقيا في كافة أنحاء العالم . لقد حدثت تغيرات جذرية أدت الى وضع جغرافي وسياسي جديد في الجنوب الافريقي ، عن طريق امتداد حدود الحرية بفضل تحرر انغولا وموزامبيق . ولقد تحققت انتصارات المناضلين من أجل الحرية ، بالرغم من التأييد الذى قدمته بعض الدول الغربية لحكم الاقلية العنصرية في الجنوب الافريقي ، متجاهلة بذلك النداءات المتكررة التي وجهتها اليها دول افريقيا الحرة .

ان انتصارات المحاربين من أجل الحرية ، وافريقيا الحرة قد تحققت بفضل قوتهم الدافعة . ولم يعد من الضروري ان نؤكد للمشككين ان افريقيا عازمة على السير قدما في طريق تحرير مختلف أجزاء القارة الافريقية ، التي لم تتحرر حتى الآن . ولكن ، يجب أيضا أن نسجل أنه حتى في قصة

الانتصار الذي تحقق على الاستعمار البرتغالي ، فان افريقيا قد أعلنت رغبتها في تحقيق أهدافها في الجنوب الافريقي عن طريق تسوية تتم على أساس التفاوض اذا أمكن . ولذلك كان التأييد القوى الذي أعطيناه لحركة التحرير الوطنية في زيمبابوي ، هو محاولة مرة أخرى للتوصل الى حل تفاوضي .

ان التأييد القوي الذي أعطيناه لحركة التحرير الوطنية في زمبابوي قد حظي بتأييد منظمة الوحدة الافريقية ، وقد ظهر هذا في الدورة الخاصة لمجلس الوزراء المنعقدة في دار السلام في نيسان / ابريل سنة ١٩٧٥ ، تلك الدورة التي أقرت اعلان دار السلام الذي أيده بعد ذلك مؤتمر القمة للمنظمة في كمبالا من العام الماضي ، ويتلخص موقف منظمة الوحدة الافريقية ازا* زمبابوي في الاعلان التالي :

" ان هدف افريقيا في زمبابوي هو اقرار حكم الاغلبية . وسوف يتحقق هذا اما بالوسائل السلمية أو عن طريق العنف وفي كلتا الحالتين فان افريقيا سوف تمنح تأييدها المطلق للمناضلين من أجل الحرية تحت قيادة حركتهم الوطنية وهو المجلس الوطني الافريقي ، وطالما أن هدف حكم الاغلبية قبل الاستقلال لم يتعرض للخطر فان افريقيا سوف تؤيد كافة جهود المواطنين في زمبابوي لتحقيق الاستقلال بالوسائل السلمية " .

ومن المعروف أن الجهود التي بذلتها حركة التحرر في زمبابوي بمعاونة دول المواجهة وتأييد منظمة الوحدة الافريقية قد تعطلت بسبب تعنت حكم الاقلية العنصرية ، ومن هنا جاء القرار التاريخي بفض المباحثات وتصعيد الكفاح المسلح في زمبابوي .

ونحن نعلم انه في بداية هذا العام زادت حركة التحرر في زمبابوي من جهودها عن طريق تجنيد عدد متزايد من الشباب . ولقد أمكن بجهودهم البطولية بالاضافة الى التأييد الافريقي والتضامن الدولي الذي ظهر في الموقف الشجاع الذي اتخذته حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية بفرض العقوبات على نظام الحكم العنصري مما أوجد وضعاً جديداً في الاقليم كانت فيه قوى الحرية هي القائمة بالمهجوم بينما اتخذت الحكومة العنصرية موقفاً دفاعياً وما من شخص عاقل يستطيع ان يشك في حتمية انتصار المناضلين من أجل الحرية .

ان السؤال الذي يطرح نفسه الآن ليس هو هل سيتم اختيار الحرب ام اختيار الحل السلمي ، لأن التسوية السلمية التي يتحدث عنها ليست الا تسمية خاطئة فرحى الحرب تدور بالفعل .

وان السؤال الحقيقي هو هل ستستمر هذه الحرب الى حين تحقيق هدفنا ام ان حركة التمرد العام التي قام بها شعب زمبابوي قد اعادت شيئاً من الصواب الى سلطات الحكم العنصري غير الشرعي في سالزبوري . ومهدت بذلك لتقليل مدة الحرب مع تحقيق هدف اقرار حكم الاغلبية .

ولقد رأيت أنه من الضروري ان نتفهم الاطار الذى دارت فيه احداث زمبابوى ، لاجرا* تقييم سليم لهذه الاحداث ، لانه من غير المفيد الادعاء* بأن الدفعة التي أعطيت لايجاد تسوية عن طريق التفاوض ما كان لها أن تكون لولا التضحيات الجسيمة التي تحملها المناضلون من أجل الحرية ، ولولا التزامهم بمواصلة الكفاح المسلح حتى تحقيق النصر النهائي .

هذه ، اذن هي خلفية المبادرة الاخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة . وفي لوزاكا في شهر نيسان /ابريل من هذا العام أدلى السيد هنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة ببيان هام عن الجنوب الافريقي . واذنا نظرنا الى هذا البيان في اطار السياسة والتصرفات التي أحسن ما يقال عنها أنها تتسم بعدم الاكتراث ، وأسوأ ما توصف به أنها سلبية للغاية فيما يتعلق بالكفاح من أجل حكم الاغلبية في الجنوب الافريقي ، فيمكن ان يعتبر هذا البيان اذا ما نفذ ، خطوة هامة الى الامام . لقد بقيت تنزانيا مقتنعة بأن اذا مارست أمريكا نفوذها فان هذا سوف يشمل ضغطا على جنوب افريقيا يرغمها على تحقيق الحرية والعدالة والامن في الجنوب الافريقي ان عاجلا أو آجلا .

لقد اعلنت حكومتي دائما ان سياسات بعض الدول الغربية الكبرى بما في ذلك سياسة الولايات المتحدة الامريكية ، هي التي ساعدت نظام الحكم العنصرى في الجنوب الافريقي على البقاء . وبالتالي فانه لايسعنا الا ابداء* الامل في ان تنفيذ مثل هذه السياسة سوف يجعل الولايات المتحدة تتمسك بالعديد من القرارات الصادرة من هيئة الامم فيما يتعلق بهذه القضية . وفي ابداء* هذا الامل ، فان مصلحتنا كانت ولا زالت تكمن في تحقيق الحرية والعدالة لصالح أشقائنا في الجنوب الافريقي وليس لدينا شك في أنه اذا غيرت الولايات المتحدة والدول الكبرى سياستها الخاطئة التي تقضي بتأييد ومعاونة نظم الاقلية العنصرية في الجنوب الافريقي ، واذنا عملت هذه الدول بصدق وأمانة على تأييد اهداف افريقيا والامم المتحدة في جنوب القارة ، فانه سوف يكون من الممكن الحد من ابعاد الحرب الناشئة هناك . واذنا كانت تطورات الاحداث في الجنوب الافريقي لم تؤد الى الاستفادة من الدرس الماضي ، فانه يؤسفنا أنه لن يكون هناك بد من استمرار الحرب واراقة الدماء* . لقد قال الرئيس نيريرى في بيانه في الجمعية العامة سنة ١٩٧٠ ما يلي :

" ان افريقيا ليس امامها خيار آخر ، وان علينا أن نؤيد المكافحين من أجل الحرية . انه مجرد استمرار للنضال من أجل الحرية والذى أدى الى تمثيل ١٤ دولة افريقية في هذه

الجمعية العامة . ان الحريات الوطنية والمساواة الانسانية التي تكافح من أجلها هذه الشعوب ليست هي نفس الحقوق التي طالبت بها ونالتها باقي الدول الافريقية فحسب ولكنها أيضا الاساس الذي تقوم عليه حاليا افريقيا الحرة " (الجلسة ١٨٦٧ الفقرة ٥٠) .

ومن هنا فان الجهود التي تبذل حاليا يجب ان تدخل في إطار الاهداف الافريقية . ففي زيمبابوي كان الهدف ولا يزال هو اقرار حكم الاغلبية فاما ان تستمر الحرب حتى يتحقق الهدف ، واما ان يتم التوصل الى تسوية حقيقية . وبالتالي تتوقف الحرب . وفي ضوء قبول حكومة الاقلية العنصرية اقرار حكم الاغلبية ، طالب رؤساء دول المواجهة الخمس حكومة المملكة المتحدة بعقد مؤتمر دستوري خارج روديسيا ، لوضع الترتيبات اللازمة لنقل السلطة . ونلاحظ في هذا المجال ان المملكة المتحدة وافقت على عقد مثل هذا المؤتمر .

ومن المؤكد ان حركة التحرر ومناضليها سوف يحرصون على ان تسفر هذه المفاوضات عن تحقيق الهدف الذي كانوا من اجله وبذل الكثيرون من مواطنيهم حياتهم فداء له ويجب ان نؤكد على ان زمن المناورات قد ولى ، والا فسوف يستمر الكفاح بكافة ابعاده . وبالنسبة لناميبيا ليس هناك مجال للبلبل أو اللبس فلقد أعلنت هيئة الامم المتحدة في عدة مناسبات ان ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا قد انتهت . ان وجود جنوب افريقيا في هذا الاقليم يعتبر انتهاكا لقرارات هيئة الامم المتحدة ويعتبر عدوانا بحتا ، فهو عدوان على أهل ناميبيا واستفزاز للدول المحبة للسلام وللامم المتحدة . وكأى عدوان عسكري يهدد الامن والسلام الدوليين ، فانه يجب على مجلس الامن ان يتخذ الاجراءات اللازمة المنصوص عليها في الباب السابع من الميثاق .

ان جنوب افريقيا لا تزال تتحدى هيئة الامم المتحدة ، وسياساتها واعمالها تبين انها تفضل طريق المواجهة مع هيئة الامم المتحدة ، ومع الشعب الافريقي هذا الشعب العازم بقيادة حركة السوابو على مواصلة كفاحه التحريري ، وعلى هذه المنظمة ان تزيد من تأييدها لحركة سوابو ، ان كانوا يعتقدون ولا زالو يعتقدون ان جنوب افريقيا يمكن ان تتخذ موقفا رشيدا ازاء هذه القضية ، يتعين عليهم ان يعيدوا تفكيرهم عليهم ان ينضموا الى صفوف الاغلبية الساحقة في هذه المنظمة ، وان يقوموا بعمل جماعي ضد من يمارسون التحدى واغتصاب الحقوق وعرقلة تنفيذ القرارات أو أن يقبلوا اتهامهم بانهم يساعدون من يمارس القهر ضد شعب ناميبيا .

في جنوب افريقيا نفسها ، فان اللحظة الحاسمة قد أتت . ان التمرد الشعبي الذي بدأ بأحداث سويتو أصبح ظاهرة منتشرة في أجزاء عديدة من افريقيا ، وقضى على الخرافة القائلة بأن نظام التفرة العنصرية ونظام الاقلية في بريتوريا يستطيع ان يحتفظ الى ما لا نهاية بمكانته عن طريق الارهاب واسكات صوت الشعب في جنوب افريقيا . وقد اوضحت هذه الاحداث جليا بغض الافريقيين للسياسات النازية المتخفية تحت شعار التفرة العنصرية .

اننا نعرب عن اسفنا للاحداث المؤدية الى وفاة عدد كبير من الاشخاص ولكن هذا هو رد الفعل المتوقع من نظام الاقلية العنصرية . ولكن اراقة دماء هؤلاء الشهداء ، ومن بينهم عدد كبير من طلبة المدارس ، هو وقود الثورة . ولقد نفذ صبر الافارقة في جنوب افريقيا . واذ كان نظام حكم فورستر لا يقدّر ان نهايته آتية لا محالة ، فان عاصفة من النار سوف تهب قاضية على كافة بقايا التفرة العنصرية في جنوب افريقيا .

هناك ادلة واضحة في جنوب افريقيا وخارجها على ان حكومة الاقلية العنصرية تتجه بسرعة نحو الانهيار وهذه حقيقة تشعر بها حكومة جنوب افريقيا نفسها . ان الاوضاع في هذه المنطقة التي سمحت بوجود منطقة عازلة على حدود جنوب افريقيا ، قد زالت او اخذت تتهاوى بسرعة تاركة بقايا النازية معرضة للضربات . وفي جنوب افريقيا ، هناك شعور بالذعر ، واصبح العنصريون يعلمون أنه لن يستتب السلام الا اذا تم القضاء نهائيا على التفرة العنصرية .

وفي حالة المواجهة الحالية ، فان موقف من كانوا يعتقدون أنه من الأفضل التعاون مع حكومة الاقلية ، يتعرض لأقسى الاختبارات الآن . فان الحقيقة تبين ان حكومة جنوب افريقيا لا يمكن ان تبقى في الحكم ، وتستمر في تحدى هذه المنطقة ، الا بتأييد من تلك الدول التي تتاجر مع جنوب افريقيا وتستثمر اموالها فيها . ولا زالت حكومة جنوب افريقيا حتى الآن تحصل على الاسلحة من الدول الغربية . وان هذه التصرفات تتعارض مع التزام هذه الدول بتطبيق مضمون الميثاق . وهي تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الشأن . وهل ستعمل هذه الدول أم لا عن طريق سياستها وتصرفاتها على مساعدة ، او على الاقل ، عدم اعاقبة تيار حرية الانسان ، أم هل سوف تختار تأييد العنصرية علنا وسرا ، معرضة نفسها لسخط وحقد شعب جنوب افريقيا وحلفائه ، داخل وخارج جنوب افريقيا . اننا نأمل بشدة ان نؤيد جميعا الشعب الافريقي عملا وليس قولا فقط ، لأن الذي سوف

يعيد لهذه المنظمة والدول الاعضاء فيها ما تمتعت به من احترام ليس هو كلمتنا الرنانة التي تنم التضامن مع الشعب المغلوب على امره في جنوب افريقيا ، ولكنه العمل الملموس من جانب الحكومات . وان تنزانيا تأمل ان يلتزم جميعا قبل نهاية هذه الدورة بعدم الاعتراف بالترانسكاى أو بالبانانتوستانات الاخرى - من هذا القبيل - التي تنشأ في الجنوب الافريقي بغية دعم نظام التفرقة العنصرية . وأخيرا ، انتقل الى موضوع لا يقل أهمية ، ألا وهو العلاقات الاقتصادية الدولية . فـان بلادى تعترف ان هذه المسألة لا تقل أهمية عن مسألة الاستقلال السياسي في حد ذاته . ذلك لأن بقاءنا كدولة مستقلة سياسيا سوف يرتهن في نهاية المطاف ببقائنا كدولة مستقلة اقتصاديا . وبالتالي ، فان العدالة الاقتصادية هي جوهر مرحلتنا الثانية في الكفاح التحررى الذى يجب أن يستمر* .

ان مطلب الغلبة الساحقة لأعضاء مجتمعنا الدولي هو اقامة نظام اقتصادى دولي عادل ومنصف . وقد تأكد ذلك أثناء الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة والتي صدر فيها الاعلان وبرنامج العمل لا قامة هذا النظام الجديد وان الدول النامية قد اكدت انها مستعدة للحوار مع الدول المتقدمة بحيث يكون النظام الذى نسعى الى اقامته معقولا ومفيدا لجميع اعضاء المجتمع الدولي . ان رغبتنا في التفاوض قد بدت بوضوح خلال الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة وخلال الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في نيروبي . وان الدول النامية قد ابدت نفس الروح اثناء مفاوضات باريس للتعاون الاقتصادى الدولي ، وفي محافل اخرى تعنى بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

ولكن ، بطء هذه المفاوضات في باريس ، وفي أماكن أخرى يبين ان الروح التي ابدتها الدول النامية لم تكن نفس الروح التي ابدتها الدول المتقدمة ، التي تحرض اولا على مقاومة التغيير وعلى الحفاظ على الوضع الراهن بكل ما ينطوى عليه من ظلم .

تولى الرئيس الرئاسة . *

لقد حددت بوضوح وفعالية صباح الأمس، رئيسة وزراء سرى لانكا، والرئيسة الحالية لحركة عدم الانحياز، وأعلنت المجالات التي نطالب بها نحن الدول النامية لاصلاح النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ولا أود أن أكرر ما قالته غير ان هناك مجالا أود أن أتحدث عنه وهو اصلاح نظام النقد الدولي.

لسنوات طويلة ومنذ بدأت المناقشات في صندوق النقد الدولي، طالبت الدول النامية بربط انشاء حقوق السحب الخاصة بنقل الموارد للدول الفقيرة. وكان ذلك ولا زال لتكملة الجهود الاخرى التي تبذلها هيئات اخرى كالمؤسسة الانمائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فاننا نعتقد انه من السهل اقامة مثل هذه الرابطة عن طريق البرنامج التعويضي للصندوق الامر الذي من شأنه تيسير جدولة اسعار السلع الأولية، وهو مطلب لم تستجب له حتى الآن الدول الغنية. وسوف نتمكن عن طريق ذلك من زيادة عائدات الدول المنتجة للمواد الأولية، بل سوف تنتج سيولة اضافية للدول الفقيرة التي تعتمد على الدول الصناعية كمصدر لحصولها على السلع الرأسمالية والوسيطه. كما أن بلوغ هذا الهدف سوف يسهل زيادة الطلب على السلع المصنعة والتي تنتجها الدول النامية ويزيد من طاقتها الانتاجية. وبعبارة أخرى، فان الدول الصناعية سوف تكتسب هكذا بطريقة اكثر عدالة حقوق السحب الخاصة هذه عن طريق التجارة وتتمكن بالتالي من زيادة انتاجها وفرص العمل فيها. وعلاوة على ذلك، فانه عن طريق جهاز تعويض الاسعار سوف تتمكن الدول المنتجة للمواد الأولية من زيادة حصيلة صادراتها التي سوف تحدد لها اسعار أكثر انصافا.

انه ليس صعب علينا قبول الرأي القائل بأن هذه المطالب مبالغ فيها. وعلى العكس من ذلك، فان رفض بعض الدول الصناعية لهذه المقترحات انما يهدف الى الابقاء على النظام التجاري غير العادل القائم حاليا. ولذلك، فان تنزانيا تطالب برفض التعديل الثاني لقواعد صندوق النقد الدولي لأنه يزيد من مصاعبنا.

اننا لا نطالب بالاحسان ولكننا نبغي الانصاف ونطالب بتغيير نظام التجارة الدولية الحالي بحيث يحصل كل منا على نصيب عادل مقابل ما يبذله من جهد.

السيد رومولو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعترف ، يا سيادة الرئيس ، بأنه في كل مرة آتي الى هذه المنصة - وقد فعلت ذلك عدة مرات خلال ٣١ عاما - كنت أشعر انني كمتهم على وشك أن يسأل ما اذا كان الحكم يجب أن يصدر ضده . انني أرى أنه من الأهمية بمكان ، أن نواجه الشك المتزايد ، والصلف والتهكم المتزايد ، بل العداوة التي يواجهها الكثير بها مناقشاتنا ، وأود أن أعالج هذه المشكلة في معرض حديثي .

لا شك يا سيدي ، انكم والأمين العام قد شاركنم في هذا الشعور بعدم الارتياح ، ولهذا السبب ، فقد ترددت في أن أتقدم لكم في هذه المرحلة بالتهاني المعتادة بمناسبة انتخابكم كرئيس للجمعية العامة هذه السنة . وقد بدا أن المجادلات والمواجهات التي تميزت بها الدورات السابقة ، لم توفر بشائر طيبة ومواتية لرئاستكم .

ومع ذلك ، فاني أنتهز هذه الفرصة التقليدية ، لكي أتقدم اليكم بتمنياتي الخالصة لنجاحكم ، وأعرب أيضا عن ثقتي ، في أتكتم سوف تضطلعون بمهمتكم ، عن طريق صفاتكم القيادية الخاصة ، التي أظهرتموها في توجيه المفاوضات المعقدة في مؤتمر قانون البحار ، فضلا عن اخلاصكم وتفانيكم الذي ظهر خلال السنوات الطويلة التي عملتم بها هنا ، تفانيكم واخلاصكم لأهداف ومثل الأمم المتحدة .

لن نكون مخلصين مع أنفسنا ، ان لم نعترف بأن المنظمة تواجه أزمة ، ان هذه طريقة تقليدية وقد قيمة لتوضيح الأمور ، وسوف يكون من دواعي السخف ، أن أقول ان هذه أزمة ثقة ، أو أزمة ثقة ذاتية ، ولكن الواقع ، أن الكثير خارج منظمتنا وحتى داخل منظمتنا ، قد فقدوا الثقة في تلك المنظمة ، انهم لم يعودوا يؤمنون كما آمنوا من قبل في الأمم المتحدة ، وبالطريقة التي تعمل بها ، وبمهمتها وبفائدتها .

ان هذا الشك يتركز على هذه الجمعية العامة حيث يقال ان ما يسمى بالأغلبية التلقائية ، تفرض ارادتها دون مبرر أو سبب ، ولا تستمع الى الحجج ، وتحقر الحلول التوفيقية ، وتظهر بلاغتها فقط في المهاترات والتحيزات التي توافق على قرارات لا يمكن أن تنفذ بصورة عملية ، وتعلن عن أهداف لا يمكن أن تتحقق بصورة معقولة ، وعلاوة على ذلك ، يقال ان هذه الأغلبية ليست أغلبية مطلقا ، ولكنها تمثل مؤامرة من أقليات متواطئة ، كل منها يحاول أن يحقق أهدافه الذاتية ،

أو مزاياه الذاتية ، أو يكره الأغلبية الفعلية على تحقيق الوحدة التي ليس لها معنى تحت تهديد الطرد والعزل .

هناك طريقة سهلة لرفض هذه الاتهامات ، يمكن القول بأن المتشككين والنقاد والمتهمين يأتون من بعض الدول الصناعية الغنية ، الذين رأوا أغلبيتهم التلقائية التي مارسوها في الماضي ، وقد تضاعلت واختفت ، وانهم يشعرون بخيبة الأمل ، نتيجة للارادة السياسية الموحدة من مستعمراتهم السابقة وعملاتهم السابقين ، أو أنهم يخشون نهاية النظام الاقتصادي الدولي القديم الذي تضرر على الدافع عن مزاياه وفوائده ، وتريد أن تحافظ عليه .

لقد قلت ان هذه اجابة سهلة ، وقد تكون سطحية وخطيرة ، سطحية لأنها لا تتمشي مع وقائع أو حقائق العالم الذي نعيش فيه ، وخطيرة لأنها قد تؤدي الى التقسيم والمواجهة . اننا جميعا نمر بعصر من التغيرات العميقة في العلاقات الدولية ، وفي وقت من التغير تتمثل الحاجة الكبرى فيه الى التكيف وقبول ذلك التكيف .

ان من اجتمع منا في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ ، والذين عملوا في ومع الأمم المتحدة في العشرين سنة التالية - لم أحضر فقط خمس دورات للجمعية العامة - ينظرون الآن الى الوراء ويتعجبون قائلين " كيف تغيرت الأمم المتحدة " وقد يكون ذلك هو السبب الذي دعا الى الضجر أو الشعور بالصدمة التي يشعر بها الكثيرون من النقاد الحاليين للمنظمة وجمعيتنا العامة .

بالطبع ، لقد تغيرت الأمم المتحدة ، لقد تغيرت لأن العالم قد تغير ، تغيرت بطرق ساعدت الأمم المتحدة ذاتها على تحقيقها . قد يقال أن مؤسسي المنظمة في سان فرانسيسكو كانوا يسمعون أو كانوا يأملون في مثل أنماط القوى في نهاية الحرب العالمية الثانية ، أى تجميد العالم عند عام ١٩٤٥ . اذا كان الأمر كذلك ، فان هذا الأمل لم يكن له أساس ، ومكتوب له الفشل .

ولكن ، واذا تحدثت اعرابا عن آرائي الخاصة ، أود أن أقول ان هذه لم تكن آرائي أو توقعاتي حين أيدت الميثاق في عام ١٩٤٥ ، لقد كنت أنظر الى الأمم المتحدة نظرة واقعية ، وكنت اعتقد دائما ان الأمم المتحدة كانت ويجب أن تكون اداة للتغيير . ان التغيير هو مهمة الأمم المتحدة ، التغيير في الامبراطوريات الاستعمارية القديمة مع تحرير الشعوب المقهورة أو التي تخضع لهذه الأنظمة ، التغيير في هياكل التمييز العنصري والجنس ، التغيير في العلاقات الاقتصادية غير

المتكافئة بين موردى المواد الخام ، ومنتجي المواد المصنعة . التغيير في عالم يشوبه تقسيم لا يمكن تحمله بين الأغنياء والفقراء ، وبين من يموتون جوعاً وبين من يأكلون الكثير . التغيير بين الأمراء والسلاطين الذين يدبرون المستقبل ، والمقهورين الذين ليس أمامهم أى مستقبل .

لقد وصلت عملية التغيير الآن الى نقطتها الحاسمة . وكما حدث في الماضي فيمكن أن نحكم عليها في هذه الجمعية العامة . اذا كان توازن القوى هنا على ما هو عليه ، فان سبب ذلك هو ان عالمنا هو كما هو عليه . لقد خرجنا من غابة بريتون وودز ، وأشكر الله على ذلك ولكننا لم ننم عند بحيرة ليك سكسس . اننا لا يمكننا أن نبقي التاريخ عند عام ١٩٤٥ .

ولذلك فاني أود من المتشككين والنقاد والمتهمكين ، أن يأخذوا في الاعتبار حين يصدر عن احكامهم على عمل المنظمة ، او عمل الجمعية العامة ، أن يأخذوا ذلك في الاعتبار ، ان مهمتنا تتمثل في تحقيق عالم أفضل ، وهذا يعني بالضرورة أن نقوم بتغيير هذا العالم . ان مهمتنا هنا تتمثل في الاعراب عن مطالب الأغلبية . الأغلبية الفعلية والصحيحة ، أغلبية سكان هذه الأرض من أجل احداث تغيير ذي معنى في حياتهم ولكي نسمى الى تشجيع هذا التغيير ، ولكي نخفف من التكاليف الضرورية لمثل هذا التغيير ، لا ينبغي أن يكون من خلال توجيه الاتهامات والمواجهه ، ولكن من خلال الاعتراف بالمصالح المشروعة أو التوفيق بينها .

ونحن اذا نظرنا الى العالم كما هو عليه الان ، سوف نفهم ، انه لكي نحقق التغيير الذى نرغب فيه فان الفرض التعسفي لارادة جانب على جانب آخر لن يؤدى بنا الى اية نتيجة ، فالاغلبية التلقائية المزعومة في الجمعية العامة ، يقابلها ما يسمى بالاقلية الهائلة ، هذه الاقلية الهائلة تتكون من الدول الصناعية التى تملك الثروة والقوة . وحقا فان هؤلاء ليس لديهم ما يخشونه سوى قصر نظرهم وانانيتهم .

وبعد ان قلت ما كنت اود ان اقله ، اسمحوا لى الان بان اقوم بعرض موجز لسياسة حكومتى الخارجية . اننا ايضا في مانيل وفي مقدتنا الرئيس فرديناند ماركوس قد نظرنا منذ سنوات عدة نظرة صريحة الى العالم على ما هو عليه ، الان في عام ١٩٧٦ وليس كما كان عليه في عام ١٩٤٥ . ويدون طنطنة ، قمنا بعملية اعادة توجيه اساسية لسياستنا الخارجية وقد كانت هذه بعيدة المدى فى اثارها على علاقاتنا الخارجية مثل الاثار التى تركها مجتمعنا الثورى الجديد على التنمية القومية في بلادنا .

فحتى بداية عام ١٩٧٢ لم تكن لدينا علاقات دبلوماسية مع اية دولة اشتراكية . ومنذ ذلك الوقت قمنا بتصحيح ذلك الخطأ ، واقمنا علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية فى العام الماضى ، ومع الاتحاد السوفياتي فى حزيران /يونيه الماضى مما استكمل اعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية مع كبرى الدول الاشتراكية .

وفي الوقت نفسه ، فاننا عازمون على الحفاظ على علاقات ودية مع جميع الدول الصديقة بفض النظر عن اختلاف الايدولوجيات والانظمة الاجتماعية . لقد قمنا بتوسيع صلاتنا الدبلوماسية مع الدول النامية في اسيا وافريقيا ، وامريكا اللاتينية بصورة مستمرة ، واخيرا مع جيراننا جمهوريين كـمبوتشيا الديمقراطية وجمهورية فيتنام الاشتراكية ، وجمهورية الصومال الديمقراطية ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية الغابون في افريقيا ، ومع كوبا ، وكومولث جزر البهاما في امريكا اللاتينية .

ونحن نرحب بحرارة بجمهورية سيشيل العضو الجديد في الامم المتحدة ونؤكد لها اننا على استعداد كامل لتطوير العلاقات الودية معها التى تفيد الجانبين .

ان اعادة التوجيه الاساسية لسياستنا الخارجية تنعكس ليس فقط في اتساع مجالها ولكن ايضا في محتواها واتجاهها ، فقد كنا نتحرك بسرعة مقصودة نحو عدم الانحياز ، عدم الانحياز —از بمعناه الحقيقي وهو الطريق الذي سهل من السير فيه انفصالنا عن منظمة معاهدة جنوب شرقي اسيا ، التي ساعدنا على تصفيتنا بصورة تدريجية ، كما تم ذلك عن طريق اعادة النظر في علاقاتنا الدفاعية الثنائية مع الولايات المتحدة التي اكدنا فيها سيادة الفلبين على القواعد العسكرية الموجودة —في اراضيها ، وسعينا الى تقليل فترة شغل هذه القواعد ، وركزنا على ضرورة التمسك باغراضها الدفاعية ، وقمنا ايضا بانشاء علاقات دبلوماسية وعلاقات تجارية مع الاغلبية الكبرى من الدول الاشتراكية .

كذلك فقد دعمنا انضمامنا الى العالم الثالث المكون من الدول النامية عن طريق اتخاذ سلسلة من المبادرات بما في ذلك استضافة الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة ال ٧٧ في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في مانिला في شباط/فبراير الماضي واشترك الرئيس ماركوس الشخصي في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الرابع الذي عقد في نيروبي في ايار/مايو الماضي .

وفي ذلك المؤتمر وكمحدث مختار باسم مجموعة ال ٧٧ فان الرئيس ماركوس قدم اعلان برنامج العمل لمانिला الذي يحتوى على مواقف المجموعة بشأن القضايا العظيمة التي تختص بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فقد انتهز هذه الفرصة لكي يتحدث بصراحة عن الحاجة الى التغيير حين قال :

” لقد آن الاوان لكي تتخلى الدول المسيطرة عن رغبتها في الحصول على مزايا قومية وان تعلن نهاية لكافة العلاقات غير المتكافئة التي اضطرت الدول النامية الى قبولها —اثناء خضوعها للاستعمار والحماية والتبعية . . . واذ لم يتدخل الاغنياء للاسراع في نمو الدول الاقل نموا ، فانها لن تفلت من ضغط ثقل نفس الدول التي لا تود مساعدتها ” .

وقبل ذلك وفي مانिला كان الرئيس ماركوس في خطابه الافتتاحي امام مجموعة ال ٧٧ في اجتماعها الوزاري ، قد قال :

” ان القوة في حد ذاتها لا يمكن ان تحتكر دوما ، بل يجب ان تشارك الامم فيها بصورة تدريجية حتى نتمكن من ان نعيش في عالم يسوده الهدوء والنظام . واذ لم تكن هناك مشاركة منصفة لموارد العالم ، فان الوقت سوف يأتي حتما حيث نجد الدول الفقيرة في العالم التي يزداد عددها تتحدى العدد المتضائل من الدول الغنية وذلك للمشاركة

في تلك الموارد بصورة عادلة ” . A/31/PV.13

ان التزام الفلبين بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يتعدى الكلمات ، فمن مواردنا المتواضعة تعهدت الفلبين بتقديم ٥٠ مليون دولار امريكي لانشاء الصندوق المشترك للبرنامج المتكامل للسلع الذي يعد احد العناصر الاساسية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كما شاركنا الفلبين ايضا في انشاء صندوق مشترك للدول الاقل تقدما او الاقل نموا بمساهمة قدرها ٥٠٠٠٠٠ دولار على فترة تمتد ثلاث سنوات .

هذه الاعمال تعكس مفهومنا للنظام الاقتصادي الدولي الجديد كقلعة من ثلاثة مستويات . على المستوى القومي يجب على كل دولة ان تحاول ترتيب الامور الداخلية وان تصحح مظاهر الفروق الاقتصادية والاجتماعية ، وتضمن قسطا كاملا لكل مواطن في منافع ومهام التنمية القومية وتحسين نوعية الحياة في المجتمع بأكمله . هذا ما كنا نحاول ان نفعله منذ اربع سنوات في مجتمعنا الجديد . اننا نفعل ذلك اساسا لمنفعة شعبنا الخاصة ، ولكننا نأمل مع ذلك ان مجتمعنا الجديد سوف يصبح مثالا لما يجب ان يكون عليه النظام الاقتصادي الدولي الجديد على المستوى العالمي .

اما على المستوى الاقليمي فقد عملنا في رابطة دول جنوب شرقي اسيا ومع جيراننا اندونيسيا ، وماليزيا ، وسنغافورة وتايلاند ، وفي اجتماع القمة الذي عقد في بالي باندونيسيا في كانون الاول / ديسمبر الماضي فان رؤساء حكومات تلك الدول قررت التعاون لاسراع بالتنمية الاقتصادية في الدول الاعضاء . وفي الوقت ذاته فقد وضع الاساس للتعاون الاقليمي فيما يتعلق بالصناعات المختارة .

اننا في رابطة دول جنوب شرقي آسيا لدينا اختلافاتنا : اختلافات دينية ، واختلافات
اثنية ، واختلافات في النظم السياسية والاجتماعية . ولكننا متحدون في شيء نعتبره هاماً ، ألا وهو
تحقيق حياة أفضل لشعوبنا ، ونفعل كل شيء فرادى وجماعات لتشجيع فرص السلام ، والحفاظ على
مناخ الحرية في اقليمنا ، ونؤيد بقوانا المتراصة المجهودات المتضافرة في العالم الثالث لاعادة
تنظيم هيكل النظام الاقتصادي العالمي على أساس من العدالة ، والمساواة بين جميع أعضاء المجتمع
الدولي .

ان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يساء فهمها في بعض الأحيان ، ويساء شرح أغراضها .
ولكن ذلك لن يمنعنا من مد يد الصداقة والتعاون السلمي الى جميع جيراننا في جنوب شرقي آسيا .
ونقول للدول الكبرى . نرجوكم أن تتركونا وحدنا . نرجوكم أن تمتنعوا عن جعل جنوب
شرقي آسيا مجالا للصراع بين مطامعكم المتنافسة . ان كل ما نود أن نفعله هو أن نسير في طريق
التنمية . ان رابطة دول جنوب شرقي آسيا لا تعد رابطة غير ذات معنى . ان تعداد سكان أعضائها
يبلغ أكثر من ٢٣٠ مليون نسمة ، ويقطنون في منطقة غنية بمواردها الطبيعية والاستراتيجية ، ولكن
طموحنا يتمثل في أن نرى منطقة جنوب شرقي آسيا وقد أصبحت منطقة للسلم والحرية والحياد . ولقد
قام السيد كريشنا راج آريال وزير خارجية نيبال ، في بيانه السياسي في اليوم الأول من المناقشة
العامة ، بشرح اقتراح الرابطة نحو ذلك الهدف ان قال :
" ان هذا الاقتراح يعد جهداً بناه من أجل دعم السلام والاستقرار والتنمية في
جنوب شرقي آسيا " (A/31/PV.5, P.72) .

واننا نرحب بتقدير عميق بهذا البيان الذي قال فيه ان " نيبال تؤيد تماماً وبشدة هذا المجهود "
(المرجع السابق) .

أما على المستوى الدولي فان هناك حاجة ملحة لتحقيق تصفية الاستعمار الاقتصادي من
أجل أعضاء الطابع الديمقراطي على الهيكل الاقتصادي العالمي ، الذي يتسم بعدم الانصاف ،
والذي أصبح عنيفاً . هذا هو الأمر الملح في زماننا ، ان الهدف يجب أن يتمثل في تحقيق
اللامركزية في القوى الاقتصادية ، فضلاً عن تحقيق أنماط أكثر توازناً وعدلاً للاستهلاك والتوزيع .

لقد مضى الزمن الذي كانت فيه الدول المتقدمة تعزل نفسها عن مشاكل الدول النامية .
لقد انتهى هذا الوقت . اننا نعيش جميعاً في عالم واحد لا يمكن أن يصبح نصفه غنياً ، ونصفه

فقيرا ، أو أن يصبح ثلثه من الأغنياء ، وثلثيه من الفقراء . ان تخفيف حدة الفقر يعهد التزاما مشتركا وجماعيا في المجتمع العالمي .

كما ينطبق ذلك على تصفية الجيوب المتبقية من أشكال الاستعمار القديمة والصارخة أى الاخضاع المادى لشعب من جانب شعب آخر . وهناك واجب ملح علينا اليوم في أفريقيا الجنوبية ، حيث نجد أن القهر والعنصرية قد أدتا الى انفجارات خطيرة تهدد سلام المنطقة بأكملها . ان بقايا الاستعمار والاستغلال ليس لها مكان في نظام العالم الجديد الذى نقوم بانشائه الآن . لقد أيدت الفلبين قضية الشعوب الافريقية منذ وقت طويل . وساعدنا في ادراج نص عن تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة ، ومنذ ذلك الوقت أيدنا حق جميع الدول المستعمرة ، والشعوب المستعمرة في الاستقلال . ومع تقدم تصفية الاستعمار في أماكن أخرى ، فان اهتمامنا العميق للوصول الى هدف الأمم المتحدة الكبير ، قد تركز على افريقيا .

وفي حالة افريقيا الجنوبية ، فان الفلبين قد نفذت قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك تطبيق العقوبات الاقتصادية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، كما راعينا تطبيق العقوبات في مجال الرياضة . ولكننا نقول أن الكثير منا لم يفعل ذلك .

وفي هذا الاطار ، فاننا نرحب بالمجهودات السارية لايجاد حلول سلمية مقبولة من جميع الأطراف وذلك بشأن المواجهات المتفجرة في ناميبيا ، وزمبابوى ، وافريقيا الجنوبية . ونأمل باخلاص أن تكلل هذه المجهودات بالنجاح .

ومع ذلك ، يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه لضمان الصياغات المعروضة للانتقال لحكم الأغلبية في زمبابوى أو افريقيا الجنوبية فانه يجب أن تتمشى هذه الصياغات مع المطالب المشروعة للشعب الافريقي . ان لا يجب أن تفرض حلول مقترحة من جانب واحد من أجل اعتبارات توازن القوى . بل يجب أن تكون هناك حلول عادلة تتمشى مع أحكام الميثاق ، وتتمشى مع الرغبات المعلنة عنها والآمال المعلنة عنها للشعب الافريقي .

وفي حالة ناميبيا ، فان حق شعبها في تقرير المصير والاستقلال يجب أن نتمسك به . وتنضم الفلبين ، وتؤيد الطلب الرامي الى انسحاب افريقيا الجنوبية من ناميبيا لتمكين شعبها من تحقيق الحرية والاستقلال طبقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بذلك .

ان افريقيا الجنوبية لا تزال رمزا للتطبيق الساخر لمبادئ الميثاق ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وذلك عن طريق قيام نظام الأقلية البيضاء* بقمع الأغلبية السوداء* في افريقيا الجنوبية . لقد أصبح هذا النظام مدانا من الرأى العام العالمي ، وأصبح موضوع اتفاقية دولية الرامية الى كبت جريمة الفصل العنصرى ، والعقاب عليها ، والتي دخلت طور التنفيذ من تموز/يوليه الماضى . وأود أن أتحدث الآن عن مظهرين من مظاهر الارهاب : أولا ، الارهاب النووى . هناك القليل منا من يفضل التحمس عن الزناد النووى . ولذلك فانه ليست هناك ضمانات ملائمة قد توفرت الآن لحماية المصانع النووية فضلا عن منشآت وتسهيلات النقل . وحيث أن الأسرار النووية لم تعد أسرا ، فان خطر الارهاب النووى يزداد كل يوم . أما المظهر الآخر للارهاب ، الذى أود أن أركز عليه الآن ، فهو احتجاز الرهائن الأبرياء ، الذى أصبح أمرا منتشرا في حوادث خطف الطائرات . ولا شك أن الاجراءات الدولية الصارمة يمكن أن توجه نحو حماية الأبرياء ، بالاضافة الى تلك الأحكام الواردة في اتفاقية لاهاى لمنع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات ، واتفاقية مونتريال الخاصة بمنع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني ، وعن طريق المعايير والممارسات التي تحكم أمن المطارات ، وأمن الطائرات التي أوصت بها المنظمة الدولية للطيران المدني . ان احتجاز الرهائن الأبرياء تعد جريمة شنعاء* ، وتؤيد حكومة الفلبين وضع الوسائل والتدابير القانونية الرامية الى منع هذه الأعمال وكتبها . وأمام الجمعية الآن الاقتراح المقدم من جمهورية المانيا الاتحادية .

وأود أن أنتقل الآن الى مسألة نزع السلاح الحيوية . اننا نشارك في القلق العام تجاه عدم التقدم في مجال نزع السلاح . ان الموقف — في واقع الامر — أخذ في التدهور ، كما ذكرنا السيد وزير خارجية سنغافوره السيد راجاراتنام في بيانه الذي ألقاه منذ يومين ، ذلك البيان الذي امتلأ بأفكار طيبة ، والذي اقترح على أعضاء الجمعية العامة ان يعيدوا قراءته .

اننا نشعر بالقلق العميق ، لاستمرار ارتفاع الاتجاه في مجال انتاج وتخزين وانتشار الاسلحة ، وبخاصة وسائل انتاج الاسلحة النووية . ان السنين تمر ، ولم يتم القضاء على أية طائرة أو صاروخ ، الا عن طريق التقادم ، ولكي تحل محلها أنماط جديدة . وعليه فانها تمثل خطراً أكبر على بقية البشرية .

ان العالم يشعر بالقلق الشديد — وهو على حق في ذلك — تجاه انتشار وسائل انتاج الاسلحة النووية . ولكن التهديد الكامن في الانتشار الأفقي للمقدرة النووية ، لا يعد مباشراً ، مثل الانتشار الرأسي لسباق التسلح بين الدول النووية . ان فشل هذه الدول في تخفيض الاسلحة النووية ، أو تخفيض الحدود القصوى للأنظمة النووية الاستراتيجية ، يعد مصدراً من مصادر خيبة الأمل والقلق .

ان ضياع الموارد التي يمكن ان توجه لاهداف بناءة ، هو ضياع كبير ، كما ذكرنا الامين العام بذلك ان قال :

” ان الموارد المخصصة لسباق التسلح منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، قد تعدت ستة آلاف بليون دولار أمريكي ، وهذا يعادل اجمالي الناتج القومي للعالم أجمع في عام ١٩٧٦ (ص ١٢ A/31/L/Add.1) ان هذا أمر مؤسف حقاً .

لقد آن الأوان بالتأكيد لاتخاذ عمل من اعمال السياسة السامية ، الذي يمكن به كسر دائرة المفرغة التي تسير بنا نحو الكارثة . ان اى اعلان بشأن وقف التجارب النووية قد يؤدي الى ذلك ، كما ان التخلي عن الاسلحة الكيماوية قد يؤدي الى مفاوضات ناجحة ، كما حدث بالنسبة للأسلحة البيولوجية التي يجري تدويرها حالياً ، والتي منع تزويد الترسانات الوطنية بها .

وماذا يمكن ان تفعل الجمعية العامة اكثر من ذلك . ان الفلبين مستعدة — اذا لم يعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحت رعاية الامم المتحدة — لتأييد اقتراح مجموعة عدم الانحياز بمعقد دورة

خاصة للجمعية العامة في عام ١٩٧٧ ، تخصص لمشكلات سباق التسليح ونزع السلاح . وهذا هو أقل ما يمكن ان نفعله ، خلال مايمسى بعقد نزع السلاح ، الذى أوشك على الانتهاء .
ان التدابير التي نتخذها ، للتوصل الى قرارات واتفاقيات ، ولتنفيذ احكامنا ، يجب ان تتفق وهذه المهمة . وكما لاحظت بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الامم المتحدة ، أن هذه المنظمة ، قد أظهرت قدرتها على التكيف ، كذلك أوضحت أنها لم تكن في بعض الوجوه ملائمة للتصدي للمتطلبات الجديدة التي تواجهها .

ان هذا الرأى قد شارك فيه الآخرون . ونحن نشعر بالامتنان ، لأن أغلبية كبرى من الاعضاء ، تتفق الآن على أنه لا يمكن تأجيل اعادة النظر في هيكل الامم المتحدة وميثاقها وتحسينها . وذلك ، قلته من قبل ، خلال الذكرى الخامسة والعشرين للجمعية العامة . اننا قد رضينا بانشاء لجنة خاصة في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، لبحث ملاحظات الحكومات والتغييرات التي نحتاج اليها في ميثاق الامم المتحدة ، والمقترحات المحددة التي تدعم من قدرة الامم المتحدة على تحقيق اهدافها ، فضلا عن المقترحات الاخرى من اجل تشغيل الامم المتحدة بصورة فعالة ، وما اذا كانت هذه الاقتراحات تتطلب اجراء تعديلات على الميثاق .

وبناء على مبادرة من حكومة رومانيا ، فان هذه اللجنة أصبحت الآن ، اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة ، وتدعيم دور المنظمة ، وقد زادت عضويتها مرة أخرى حتى أصبحت الآن تتكون من سبع وأربعين دولة . وقد بدأت اللجنة الخاصة - خلال اجتماعاتها هذا العام - اعمالها الجوهرية ، وبحثت مقترحات الاعضاء بندا بندا ، وقد قدم اليها الكثير من المقترحات القيمة ، وقد قدم عدد من الاعضاء اوراق عمل واننا نتطلع الى تحديد صلاحية اللجنة الخاصة ، واستمرار عملها القيم في العام القادم .

واننا لن نقلل من اهتمامنا بهذه المهمة ، حتى تزود الامم المتحدة بالاجهزة والادوات التي تحتاج اليها في مجال حفظ السلام والتسوية السلمية للمنازعات ، واتخاذ القرارات وحماية وتشجيع حقوق الانسان . ومهما كانت أسباب عدم العمل من جانب اعضائها فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى التي تواجه الامم المتحدة ، فان عذر عدم كفاءة المنظمة العالمية يجب ان يزول بصفة نهائية عن طريق تحسينها .

ان اماننا ، مسؤولية ، لكي نضمن للأجيال الحالية والقادمة ان بالارض مركز قيادة —زود بالاجهزة ، قادر على توجيهها . وهذا المركز ، مركز التوجيه العالمي ، هو الامم المتحدة .
أود أن اختتم هذا البيان ، بإشادة موجزة بالسيد الامين العام ، دكتور كورت فالدهايم ، الذي تنتهي مهمته في كانون الاول / ديسمبر من هذا العام ، فقد قام بعمل ممتاز في وقت صعب من حياة الامم المتحدة ، في وقت من خيبة الامل والضجر والعداء ضد المنظمة ، في وقت من التغير الكبير الذي أدى الى تغيرات بعيدة المدى ، من التركيز على المواجهات السياسية بين الدول الكبرى الى الحوار الاقتصادي بين الفقراء والاغنياء ، الذي يمكن ان يشكل مستقبل عالمنا . وكما قال ، وكان على حق في ذلك :

” بالرغم من أن المشكلات بين الشرق والغرب موجودة في كثير من المجالات ، فإن العلاقة بين الشمال والجنوب ، أصبحت — بشكل أو بآخر — الموضوع الاساسي لمناقشاتنا على نحو متزايد ” . (المرجع السابق ص ٤) .

وبالرغم من أنه يمارس سياسة دبلوماسية هادئة لوقف العنف في افريقيا الجنوبية ، والحفاظ على السلم في قبرص والشرق الاوسط ، والقضاء على بؤر التوتر الخطيرة في اماكن اخرى ، فإن الامين العام ، قد قام أيضا بتأدية خدمة رائعة لتسهيل الحوار الحاسم بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان منصب الامين العام ، لا يمكن ان يعطى لشخص أفضل منه خلال هذه الايام التي شاهدنا فيها تغييرات تاريخية . ونحن نرى ان الامين العام فالدهايم ، يستحق الاشادة على العمل الصعب الذي قام به بصورة طيبة .

السيد ماكوتيسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : قبل كل شيء ، أود أن استهل كلمتي بأن أوجه لكم تهنئي القلبية بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . ان الثقة الجماعية التي وضعت فيكم ، بمناشدتكم بالا ضطلاع برئاسة اعمالنا ، والتي انضم اليها الوفد الروماني بحرارة ، انما لها تماما ما يبررها بسبب اشتراككم - منذ مدة طويلة - في أنشطة المنظمة ، ولكفاءتكم المعروفة كرجل سياسي ودبلوماسي ، والتي تأكدت تماما خلال المفاوضات المعقدة التي ترمي الى اضافة طابع ديمقراطي على حقوق البحار والمحيطات . ومع هذا التقدير الذي نضعه فيكم ، تضاف علاقات الصداقة والود التي تقوم بين رومانيا وبلدكم ، جمهورية سرى لانكا ، لنعرب لكم عن رضائنا الكامل بوجودكم هنا في هذا المحفل .

أود كذلك ان أحيي من سبقكم ، وهو ممثل دولة صديقة ، السيد غاستون ثورن ، رئيس وزراء لوكسمبورغ ، للكفاءة والفعالية التي أدار بهما أعمال الدورة الثلاثين . وأود أن انتهز هذه الفرصة كذلك لأجدد للسيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم تأكيد تقديرنا العالي الذي نحوي به تضحياته من اجل قضية الامم المتحدة ، وللنشاط الذي يضطلع به والذي نتابعه باهتمام كبير ، لتأكيد دور المنظمة في الحياة الدولية ، وهي أنشطة نود أن يستمر في الاضطلاع بها في السنوات القادمة .

ان وفد جمهورية رومانيا الاشتراكية وهو يشترك في هذه الدورة للجمعية العامة تحدد ، رغبة قوية في الاسهام في حل المشكلات المدرجة على جدول الاعمال ، وانجاح اعمال هذه الدورة ، حتى يمكن لمنظمة الامم المتحدة ان تصل الى مستوى الآمال التي وضعتها فيها الشعوب . ان حجر الزاوية لنجاح جهودنا يتوقف على مدى تجاوزنا مع متطلبات زمننا هذا ، وهي اقامة نظام اقتصادي وسياسي جديد ، يقوم على مبادئ جديدة وديمقراطية تتسم بروح العدل والمساواة حتى نضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب .

ان الفوران الذي ظهر على مسرح الاحداث العالمية بسبب افكار واهداف نظام عالمي جديد ، انما ينجم عن التحولات الكبرى الثورية والاجتماعية والقومية التي حدثت وما تزال تحدث في انحاء العالم ، وفي تأكيد رغبة الشعوب في ان تتحكم في مصائرهما ، وان تنمو في حرية واستقلال ، وان تعيش معا في جو من السلام والأمن والتعاون .

ان الدول الاشتراكية قد اضطلعت بدورها - وتستمر في الاضطلاع بهذا الدور - في هذه التطورات . وان ما حققته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي التطور التاريخي ، يفسر ذلك . وفي نفس الوقت فان مجرى الحياة الدولية تؤثر عليه سياسة الدول الجديدة التي استقلت وتخلصت من السيطرة الاستعمارية ، والتي تؤكد دورها كدول مستقلة وحرّة ومتميّزة . ان كفاح الجماهير الشعبية في جميع انحاء العالم انما يؤكد رغبتها في تجديد المجتمع ، وفي ايجاد سياسة للسلام والتعاون الدولي ، وهي تشكل ايضا عاملا هاما في لتغيرات التي حدثت في هذا العالم . وتنعكس هذه التغيرات في الرغبة القوية للشعوب في ان تكافح حتى تحترم حقوقها في اتخاذ القرارات في بلادها ، ولتصفية السياسة الامبريالية والاستعمارية ، والاستعمارية الجديدة ، وسياسة السيطرة والاستغلال ، ولقائمة علاقات جديدة بين الدول . ويظهر ذلك بجلاء في كل ركن من اركان كوكبنا . ان الانتصارات التاريخية التي احرزتها شعوب فيتنام ، وكومبوديا ، ولاوس ضد التدخل الخارجي وضد الرجعية في الداخل ، وكذلك ما احرزته حركات التحرير القومية من نجاح جلب النظام الاستعماري نحو مشارف تصفيته تماما ، وكذلك الاعمال التي قامت بها الدول النامية لتصبح سيادة مصادرها ، وتسيطر على ثرواتها القومية ، وان تحمي مصالحها ، انما هي كلها دلائل في غاية البلاغة .

ومن بين المراحل الهامة في تأكيد حق الشعوب في ان تنمو بكل حرية وفي ظل الاستقلال واشتراك جميع الدول على قدم المساواة في الحياة السياسية الدولية ، كان انعقاد مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز الذي عقد في آب/اغسطس الماضي في كولومبو . والشعب الروماني - وقد اقتنع بأن حركة عدم الانحياز انما تمثل عاملا هاما للغاية في الحياة الدولية - قد تلقى بارتياح بالغ القرار الذي اتخذه المؤتمر بدعوة رومانيا للاشتراك في أنشطة الاقطار غير المنحازة .

ونتيجة للتغيرات والتحولات التي حدثت في هذا العالم ، بدأت عملية الانفراج والتعاون في الظهور في الحياة الدولية ، بيد ان هذه العملية ما تزال عند خطواتها الاولى . وهي ما تزال ضعيفة ، ويمكن ان تنقلب رأسا على عقب . فما تزال هناك قوى قادرة على ان تهدد أمن وسلام العالم ، وذلك يجعل من الضروري للغاية ان تكثف جميع الدول والشعوب جهودها للانتها من

السياسة القديمة القائمة على علاقات من التبعية بين الدول والشعوب ، والقائمة على علاقات من التعالي ، وعلى منطق القوة والتعسف في الحياة الدولية . ان هذه السياسة هي التي كانت سببا في ايجاد مواجهات ومنازعات ، وخلقت تقسيما دوليا للعمل غير عادل بالمرّة ، اسفر عنه الفرق الكبير في مستويات التنمية بين الدول .

ان الوفاء بأمانى الشعوب في الحرية والاستقلال لا يتسق والحفاظ على النظام القديم .
ففي الوقت الحاضر هناك دليل ، اكثر من اى وقت مضى ، على الحقيقة التالية كما ذكرها الرئيس
نيكولاى شافيسكو حيث قال :

” ان العلاقات المحلية والدولية التي خلقها النظام الرأسمالي ، عن طريق
السياسة الامبريالية لم تعد تتسق والمرحلة الحالية لتنمية المجتمع ، ولم تعد تقدم حلاً
مناسبة للقضايا المعقدة التي تواجه الشعوب والجنس البشرى المعاصر ككل ” .
وفي رأينا ، فان النظام الدولي الجديد يعني عملية التجديد لازالة علاقات السيطرة التي
عفا عليها الزمن ، وبناء سلسلة من العلاقات الديمقراطية بين جميع الدول طبقاً لمبادئ القانون
الدولي . ان هذا يقتضي ايجاد احكام جديدة للسلوك تكون صالحة على مستوى العالم ، لتحكم
العلاقات فيما بين الدول ، ويجب على هذه الأحكام — عن طريق ازالة المظالم القديمة — ان تفتح
آفاقاً جديدة للتعاون السلمي الحربين الشركاء الذين يتمتعون بحقوق متساوية . ان جوهر هذه
الأحكام هو مراعاة المبادئ التالية في العلاقات بين جميع الدول ، وهي مبادئ السيادة القومية ،
والاستقلال ، والحقوق المتساوية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمصلحة المتبادلة ،
والامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها . ان هذه هي الأقطاب التي يمكن ان تبني
عليها العلاقات الجديدة فيما بين الدول . ان الشعوب لا ولن تقبل محاولات تطبيق النوايا
السياسية البالية بالنسبة للحقائق الجديدة التي تشق طريقها ، كما لا يمكن ان تقبل ، نظرية او
تطبيقاً ، لانعاش المحاولات القديمة بانكار القاعدة الاساسية لاستقلال الامة او الاستقلال القومي —
هذه هي عوامل اساسية في المرحلة التاريخية الحالية من الاحداث الاقتصادية والاجتماعية ،
بالنسبة لصيانة السلم والامن الدوليين .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان المبادئ التي ذكرتها توافقت اعترافاً واسعاً لم
يسبق له مثيل ، باعتبارها المبادئ الوحيدة القادرة على تأمين التعاون والتفاهم بين الدول وتأمين
السلام الدائم في ربوع العالم ، الا انه من الضروري تغطية المسافة التي ماتزال تفصل بين
الكلمات والأفعال .

ان رومانيا الاشتراكية قد تبنت هذه المبادئ كأساس للعلاقات فيما بينها وبين جميع الدول . ويتضمن دستور بلادى هذه المبادئ . ان هذه المبادئ تعبر عن مفهوم شعبنا للاحلاقات التي ينبغي ان تحكم الحياة الدولية . بهذه الروح عقدت رومانيا معاهدات الصداقة والتعاون والبيانات المشتركة ، على مستوى رئيس الدولة ، التي صدرت فيما بينها وبين ثلث الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ان هذه المعاهدات معروفة للجمعية العامة ، حيث أن معظمها قد أخذ دوره كوثيقة رسمية من وثائق هذه المنظمة الدولية . وهكذا فان مساهمة فعالة قد تمت للعمل على انشاء علاقات جديدة بين الدول . وفي المرحلة الحالية من العلاقات الدولية فاننا نرى ان هذه المبادئ يجب ان يتم تعريفها بطريقة أفضل ، وان يتم تطويرها باشتراك جميع الدول ، وان يتم تأكيد وتعزيز سلطة هذه المبادئ .

ان مكونا اساسيا للنظام الدولي الجديد هو نزع السلاح ، وأولا وقبل كل شيء ، نزع السلاح النووي الذي يعتبر مطلبا حيويا لمستقبل البشرية . وبعد سنوات من المناقشات الطويلة ، حول نزع السلاح ، في الامم المتحدة وفي المحافل الاخرى ، فان الافتقار الى نتائج ملموسة ، في هذا المجال ، لا يمكن تفسيره او فهمه من جانب الشعوب . ودون انكار المساهمة التي تمت ، في هذا الشأن ، عن طريق عدد قليل من المعاهدات التي ادت الى اتفاق لخلق جو من التفاهم يجب ان نعترف ان هذه المعاهدات قد أثرت على اساس التسليح . هذا ، وعلى العكس من ذلك ، فانه خلال كل هذه السنوات فان سباق التسليح ، خاصة النووي منه ، قد اتخذ مسارا تصاعديا سريعا ، وهذا يعتبر شيئا خطيرا للغاية بالنسبة لوجود الانسان على هذا الكوكب ، كما يهدد كل منجزاته .

ان سباق التسليح لا يهدد فقط السلام والامن في العالم ، بل انه يضر ضررا بالغا بقضية التنمية . انه من الواضح تماما ان للأسلحة نتائج اقتصادية واجتماعية ضارة ، حيث انها تسهم في احداث التضخم ، وتخلق الحواجز المصطنعة التي تحول دون نقل التقنية والمعدات ، وتقلل من تبادل المعلومات والقيم العلمية .

وفي نفس الوقت ، لا يمكن لنا ان نتجاهل الحقيقة بأن سباق التسليح هو عامل منشط للسياسة الامبريالية للقوة ، والدكتاتورية ، والتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى ،

واستمرار البؤر الساخنة للتوتر في مناطق مختلفة . هل يمكن لنا ان نقبل الفكرة القائلة بأن الأسلحة، بما في ذلك النووية منها ، يتم تحسينها وتكديسها في الترسانات باستمرار ، من اجل تحقيق موازين افتراضية لتحقيق سلام وامن الشعوب ؟

اننا نرى ان وقف السباق نحو التسلح هو المسؤولية العليا للحكومات وللسياسيين من اجل قضية الحضارة والتقدم كما اكد الرئيس نيكولاى شاوشيسكو :

" انه من الخطأ ، الذى لا يمكن غفرانه ، ان نوهم الشعوب انها تستطيع ان تعيش آمنة في هدوء بينما يتم تكديس المزيد والمزيد من اسلحة الدمار الجديدة في العالم بغطى سريعة . ان علينا ان نبين بطريقة مكشوفة حقيقة الموقف للشعوب حتى تتخذ اجراء قبل ان يفوت الوقت ويصبح من المتعذر ايقاف سباق التسلح ، من خلال اجراءات ومعايير يتم التوصل اليها ، عن طريق النقاش والاتفاق ."

ومن وجهة نظر الوفد الروماني فان الوقت مناسب ويتطلب منا السير الى ما هو ابعد من الاجراءات الروتينية لتعزيز دور الامم المتحدة ، وفوق كل شيء دور الجمعية العامة الذى ينبغي ان يتضمن ، من بين اهتماماتها الاساسية ، قضايا نزع السلاح ، وكذا تأمين المناقشة ذات المفزى لهذه القضايا في اطار الجمعية العامة ، بالاضافة الى اقرار اجراءات ومعايير فعالة .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ، ورغبة في المساهمة في اخراج مفاوضات نزع السلاح من المأزق الحالي ، حتى نجعل من الممكن الموافقة على اجراءات يمكن ان تقود ، في النهاية ، الى نزع السلاح العام والشامل ، فان الحكومة الرومانية قد قدمت الى الدورة السابقة للجمعية العامة للامم المتحدة وثيقة رسمية تتضمن موقف بلادى من مشاكل نزع السلاح ، وبصفة خاصة نزع السلاح النووى ، واقامة سلام دائم في العالم .

وفي هذه الوثيقة فان رومانيا اقترحت مجموعة من الاجراءات المتعلقة بما يلي : تجميع وتخفيض الميزانيات العسكرية ، الحظر والتخفيض التدريجي ، ثم على المدى الطويل تصفية الاسلحة النووية ؛ خلق مناطق منزوعة السلاح النووى من اجل السلام والتعاون ، اقرار اجراءات جزئية واقليمية لنزع السلاح والفصل العسكرى بين القوات المتحاربة ، واخيرا التوصل الى معاهدة لنزع السلاح العام والكامل ، وتعزيز دور الامم المتحدة والجمعية العامة ، في مجال نزع السلاح ، وحظر الدعاية عن الحرب ؛ وتمبئة كل القوى الاجتماعية لتحقيق نزع السلاح .

وفي مواجهة الحدة المتزايدة لمشكلة نزع السلاح ، أود ان اؤكد هنا مرة اخرى الاهمية التي تعلقها رومانيا على الاجراءات المقترحة في الوثيقة التي ذكرتها ، واؤكد ايضا على ضرورة ان تضاعف جميع الدول من جهودها ، لا تخاذ اجراءات فعالة من اجل نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي . ومن الضروري ان يتم اعلام الرأى العام العالمي ، ومن هنا ، فان الامم المتحدة يمكنها ان تلعب دورا جوهريا في الموقف الحالي في مجال التسلح ، وفي العواقب الوخيمة التي تنتج عن سباق التسلح ، وفي مجال الاجراءات التي يجب اتخاذها لنزع السلاح ، ذلك لان هذه المشكلات انما تؤثر في النهاية على وجود البشرية جمعاء ، وتؤثر على الشعوب والجماهير . وانطلاقا من هذه القوة ، ومن ادراك الشعوب ، يجب ان نتابع انشطتنا التي تهدف الى نزع السلاح .

اننا نعتقد انه لكي نتمكن من البدء في عملية حاسمة في مجال نزع السلاح ، فمن الملائم عقد دورة خاصة للجمعية العامة ، تخصص اساسا لقضايا نزع السلاح . ذلك ان الجمعية العامة هي الاطار الملائم لاشتراك جميع الدول على قدم المساواة في مناقشات حل هذه المشكلة الرئيسية للعالم المعاصر .

ان اهمية اتخاذ اجراءات ملموسة حول نزع السلاح ، وفك الاشتباك العسكري ، انما تبدو جلية في الوضع السائد حاليا في اوروبا . ذلك انه يوجد في اوروبا اكبر تركيز للقوة العسكرية ، وخطر ترسانة للأسلحة الحديثة التي عرفها التاريخ ، بما في ذلك الأسلحة النووية . وفي اوروبا كذلك تتواجد الكتلتان في مواجهة بعضهما ، ونحن نرى ان اقامة السلام في اوروبا ، بل في العالم اجمع ، لا يمكن ان يتحقق الا اذا تم حل مشكلات نزع السلاح ، وفي المقام الاول نزع السلاح النووي ، ومواجهة هذه المشكلات برغبة صادقة لحلها .

اننا نؤكد هنا على ضرورة اتخاذ اجراءات ملموسة ، في اقرب وقت ممكن لفك الاشتباك العسكري وسحب القوات الاجنبية ، وتصفية القواعد العسكرية القائمة في دول اخرى . وكذلك اتخاذ اجراءات مماثلة من اجل خلق الظروف الملائمة لتصفية الكتلتين العسكريتين ، وهما حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو ، وهناك ضرورة متزايدة لابرام اتفاقيات تنص على ضمانات ملائمة حتى يمكن الوصول بفعالية الى استبعاد اللجوء الى القوة او التهديد باستخدامها . ومن هنا سوف تشعر الشعوب بانها لن تصبح ضحية لاي عدوان او تدخل خارجي ، ايا كانت الحجة في ذلك . وايا كان شكل هذا التدخل .

وفي هذا الصدد ، فان وفد رومانيا يود ان يلفت الانتباه الى انه قد تم في الاونة الاخيرة ،
بالاضافة الى تكثيف سباق التسلح النووى ، اتخاذ اجراءات لمنع استخدامات الطاقة النووية لاغراض
سلمية ، من جانب الدول التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والتي اعلنت امتلاكها
لهذه الاسلحة .

ان هذا يعد تجا هلا لما نصت عليه هذه المعاهدة التي تنص المادة (٤) منها على
مايلي : " ان الاطراف في المعاهدة يجب ان تتعاون فرادى او جماعات مع دول اخرى ، او مع منظمات
دولية ، في تنمية تطبيقات الطاقة النووية لاغراض سلمية ، ولا سيما في اراضي الدول التي لا تملك
اسلحة نووية وهي دول اطراف في المعاهدة . . " (قرار ٢٣٧٣ د - ٢٢) ملحق)

ان الاجراءات والاعمال التي قامت بها مجموعة محددة من الدول لمنع استخدامات الطاقة
النووية لاغراض سلمية ، انما ستهدد المعاهدة نفسها . ويجب ان يكون واضحا ، ان مستقبل هذه
المعاهدة يرتبط ارتباطا وثيقا باحترام حقوق الدول التي لا تملك اسلحة نووية في ان تستفيد من
المعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدامات الطاقة النووية سلميا ويجب ان يكون واضحا ان مستقبل
هذه المعاهدة يتوقف كذلك على ما التزمت به الدول التي تملك اسلحة نووية ، من تمكين الدول غير
النووية من استخدامات هذه الطاقة سلميا .

ان حكومة رومانيا ترى ان اى اسلوب لا يأخذ ذلك في اعتباره ، و اى تقييد او منع او تجاهل
لحق استخدامات الطاقة النووية سلميا ، انما سيؤدى بالدول الى مراجعة مواقفها تجاه هذه
المعاهدة .

ان الامن الاوروبى ، واقامة علاقات جديدة من الثقة والتعاون بين جميع دول القارة ، لا يمكن
الا ان تكون المسؤولية الجماعية لكل دول اوربا . ولهذا السبب فاننا نرى ان مؤتمر الامن والتعاون
الاوروبى الذى يقوم على اساس المساواة بين حقوق جميع المشتركين ، انما هو حدث تاريخي في
الحياة السياسية الاوروبية .

ورغم انه قد تم الحصول على بعض النتائج بالنسبة لتطبيق البيان النهائى الذى وافق
عليه المؤتمر ، علينا ان نعترف ان الامال التي وضعتها شعوبنا في الوثيقة التي وقعت في هلسنكي

ما تزال في انتظار ان تتحقق . وفي اوربا كما قلنا ، هناك مشكلات خطيرة ومعقدة ، يتوقف على حلها ، امن وسلام وحرية شعوب القارة . واننا نرى انه يجب ان نعمل بطريقة حاسمة لتنفيذ وثائق المؤتمر ولا استمرار العملية متعددة الاطراف في اقامة الامن والتعاون في القارة ، والا فالبنيان النهائي سيكون مجرد بيان للنوايا الطيبة عما كان سائدا اوربا في الماضي ، وهذا يعني ان الدروس الماضية لم تستخلص ولم يستغل منها ، لذلك ، فان الاجتماع الذي سوف يتم في بلنفراد سنة ١٩٧٧ ، عليه ان يقدم دفعة جديدة نحو تنفيذ الاجراءات والاعمال الواردة في البيان النهائي وان يحرز تقدما جديدا في اقامة امن وتعاون دائم بين الدول المشتركة . وسوف يخدم ذلك ايضا قضية السلام والتعاون القائمة على العدالة بين جميع شعوب العالم .

وخلال هذا التقدم ، فاننا نعلق اهمية خاصة على اقامة علاقات جديدة من التعاون وحسن الجوار بين بلاد البلقان ، وذلك لتمويل هذه المنطقة ، وايضا مناطق اخرى من اوربا ، وممن القارات الاخرى ، الى منطقة سلام وتعاون سلمي ، وهو جزء لا يتجزأ من الامن الاوروبي . ان وجود نظام دولي جديد ، يتطلب كذلك بذل مجهودات من اجل تصفية مصادر التوتر والعداء لوقف النزاعات ، وفي الظروف الدولية الحالية ، فان محاولة حل هذه المشكلات بالقوة لا يمكن الا ان يؤدي الى توتر ونزاع جديدين . لذلك ، فان تسوية عادلة للخلافات بين الدول ، انما يتطلب اعمالا تتم بروح من المسؤولية خلال محادثات ومناقشات مباشرة بين جميع الاطراف المعنية تقوم على احترام حق كل دولة في تقرير مصيرها ، واحترام استقلال جميع الشعوب . ان هذا ، في رأينا ، هو الطريق الوحيد لحل مشكلات الشعوب جميعها وخدمة القضية العامة للتقدم والسلام .

وبهذه الروح أيضا فانه يجب تكثيف الجهود الرامية الى التوصل ، وفي أقرب وقت ممكن ، الى اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ان انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وضمان الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة خاصة به ، وكذلك ضمان استقلال وسيادة جميع شعوب المنطقة انما هي جميعها العناصر الجوهرية لايجاد حل عادل يؤدي الى احلال هذا السلام .

ونعتقد انه في لبنان كذلك لا يمكن اعادة اقرار السلام الا عن طريق المفاوضات ، واننا نؤيد وقف القتال فورا بين القوى السياسية والاجتماعية في لبنان ، واقامة اتفاقيات يمكن أن تضمن أمن ووحدة وسيادة هذه الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

وفي قبرص كذلك ، فان الوسائل السياسية وحدها هي التي يمكن أن تسوى هذا الموقف على أساس حماية استقلال وسيادة هذا القطر ، والتعايش السلمي بين الجاليتين . وانه ليحدونا الأمل في استمرار الحوار بين الجاليتين المختلفتين ليسود السلام والأمن بين جميع أطراف شعب قبرص .

وفي كوريا فان الوقف الحالي للقتال يجب أن يحل محله سلام دائم ، واننا نعترف بأن المبادرات السياسية ، والمقترحات البناءة ، التي اقترحتها جمهورية كوريا الديمقراطية من شأنها أن تحقق التطلعات الحيوية لشعب كوريا في الاتحاد بطريقة سلمية ، وفي الاستقلال والديمقراطية .

وفي ضوء هذه المبادئ الاساسية ، فان رومانيا ستعمل باستمرار ، وبقدر امكانها ، على الاسهام في تصفية جميع بؤر التوتر ، وفي حل جميع المسائل والنزاعات بطرق سياسية وسلمية . ان اقامة نظام جديد في العالم انما يتطلب كذلك اتخاذ اجراءات حاسمة لتحرير جميع الشعوب من السيطرة الأجنبية بسرعة وبشكل كامل وبتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية وسياسة الفصل العنصري .

وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد تماما الكفاح الذي يقوم به شعبا ناميبيا وروديسيا ، وكذلك شعوب أقطار أخرى لوضع حد للسيطرة الاستعمارية . واننا ندين ، بنفس الروح ، أعمال القمع الدموية التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا العنصري .

ونرى ، في هذا الصدد ، انه يجب اتخاذ اجراءات حاسمة في اطار منظمة الأمم المتحدة لتأييد حركات التحرير التي تكافح في هذه البلاد لاسيما بعد أن اعترفت الجمعية العامة بمثل هذه الحركات . واننا نرى كذلك ، أنه يجب على الجمعية العامة أن تقوم بتحديد مواعيد محددة ، وفي أقرب فرصة ، خلال عام أو عامين حتى تنتهي سيطرة القوى الأجنبية التي ما تزال تسيطر على هذه الأقطار حتى يمكن لشعوبها أن تقرر مصيرها بنفسها . ان نقل السلطة اليها ، والاعتراف بحق هذه الشعوب ، انما يتم تحت اشراف الجمعية العامة نفسها .

واننا نرى أن ذلك واجبا شرفيا من جانب منظمة الأمم المتحدة ، وأنه يجب على جميع الدول أن تعمل بكل قوة لتصفية السياسة الاستعمارية ، وجميع أشكال الاستعمار والسيطرة ، وأن توقف أى عمل يكون من شأنه يعث هذه القوى .

وفي المجال الاقتصادي فانه من الأهداف الرئيسية للنظام الجديد تهئية دفعة أسـرع للأقطار المتخلفة عملا على تصفية التخلف ، وخفض الفروق الاقتصادية الكبيرة القائمة بين الدول . ان ذلك شرطا أساسيا لاقامة أمن حقيقي ، وسلام دائم في العالم .

ومما لا شك فيه أن العامل الحاسم لتصفية التخلف ، وخفض الفروق بين الدول انما يعود الى الشعوب نفسها في بذل الجهود ، وفي تعبئة جميع امكانياتها المادية والبشرية لتنمية قـوى الانتاج . ان حياة وتجربة الشعوب الكثيرة بما في ذلك الشعب الروماني لتشهد بذلك . وان الالتزام بهذا الطريق ، وبالعـمل بطريقة صلبة في تخصيص جزء كبير من الدخل القومي للتنمية استـطاع الشعب الروماني أن يحقق انجازات كبيرة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي رفـع مستوى المعيشة فيه .

وفي نفس الوقت فان على التعاون الاقتصادي الدولي القيام بدور هام يكمن في تأييد الجهود التي تبذلها الدول النامية حتى تسرع من تقدمها . ان الدول المتقدمة من الناحية الاقتصادية والتي مارست السيطرة الاستعمارية عليها التزام معنوى للمساهمة في القضاء على التخلف لتضييق الشـفرات ، وكذلك عليها التزام شرفي عظيم بأن تقدم تعاونها من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل سريع للدول المتخلفة . ان اقامة نظام اقتصادي جديد لضمان استقرار التنمية والاقتصاد العالميين ، انما هي قضية مشتركة لجميع الشعوب وجميع الدول ، ولا يمكن أن يتخلف عنها أحد .

انها ضرورة ملحة لتنمية المجتمع البشرى بأسره . ان البشرية لا يمكن أن تتقدم لمجرد وجود بضعة أقطار غنية ، ووجود عدد كبير من الأقطار التي تعاني من الفقر والتخلف . ان البؤس والشر لا يمكن أن يعيشا جنباً الى جنب بلا نهاية ، ويجب أن تتغير هذه الأوضاع ، والا فانها ستؤدي الى نزاعات وخيمة العواقب تؤثر ، ولا شك ، على أمن وسلام العالم .

ان من صالح جميع الشعوب وجميع الدول ، بما في ذلك الدول المتقدمة ، أن تتلقى الدول النامية مساعدة متزايدة حتى يمكن أن تقيم الصناعة الخاصة بها ، وأن تنمي اقتصادياتها بطريقة أسرع ، وان تستفيد من مواردها القومية بشكل أكبر ، وبتبادل القيم المادية والمعنوية . وفي هذا الصدد ، فان على منظمة الأمم المتحدة دوراً مسؤولاً هاماً ، وكذلك على الأجهزة التابعة لها . اننا نقدر ما قامت به المنظمة حتى الآن من أجل انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . وفي هذا المضمون نؤكد أهمية أعمال المؤتمر الرابع للتجارة والتنمية الذى عقد في نيروبي والذى أبرز رغبة الأقطار النامية في العمل وفي حل المشكلات الاقتصادية الدولية بطريقة عادلة بروح من البرنامج الذى ووفق عليه في مانيفلا عاصمة الفلبين ، تلك الدول الصديقة التي كان لاسهامها في صياغة الوثيقة قيمة كبيرة . واننا نرى أنه يجب اتخاذ اجراءات لمراقبة تنفيذ ما اتفق عليه الآن . ومن ناحية أخرى يجب أن نستمر في بذل الجهود وتكثيفها في اطار الأمم المتحدة لوضع برامج ملموسة ، ووضع طرق محددة تسمح بالوصول الى الأهداف المختلفة للنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ويجب كذلك ايجاد أفضل الوسائل التي تسمح باقامة مفهوم موحد باشتراك جميع الدول حتى يمكن توجيه المفاوضات متعددة الاطراف التي عقدت حتى الآن الى نهايتها .

ان رومانيا ، وقد رغبت في المساهمة في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، قد قدمت للامم المتحدة ، ولمنظمات دولية اخرى مقترحات ملموسة تتعلق بالاجراءات التي من شأنها ان تتيح ازالة الفوارق بين الدول ، ودعم التعاون القومي ، وتعزيز العلاقات الجديدة ، لتصبح علاقات متساوية بين جميع الدول . وبهذه الروح فسوف نسهم مساهمة فعالة في تحديد الطرق والوسائل الملائمة لتحقيق هذه الرغبة .

ان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ينطوي على جوانب متعددة ، كما انه يثير مشكلات معقدة ينبغي ان تقوم جميع الدول بدراستها وايجاد حلول ملائمة لها . ان الاطار الطبيعي لهذه القضايا هو منظمة الامم المتحدة والهيئات والوكالات التابعة لها .

ولهذه الاسباب كلها ينبغي تحقيق شرط اساسي ، هو خلق الظروف اللازمة لضمان اشتراك جميع اقطار العالم في أنشطة لمنظمة الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، أود ان احيي عضو المنظمة الجديد - جمهورية سيشيل - الذي نرحب به هنا ، ونؤكد له كل التعاون .

اننا نؤيد تماما الرغبة المشروعة لجمهورية فيتنام الاشتراكية ، في ان تحتل في اقرب فرصة المقعد الخاص بها في اطار المنظمة . ان قبول فيتنام في المنظمة ، انما يشكل عملا عادلا تجاه هذا الشعب الذي عانى الكثير ليصل الى الاستقلال ، والوحدة القومية ، وكذلك سيكون في صالح السلام والامن الدوليين ، وفي صالح المنظمة نفسها .

اننا كذلك نعرب عن املنا في ان حق جمهورية انغولا الشعبية في ان تصبح عضوا فـي هذه المنظمة سيكون حقا معترفا به من الجميع .

ان الطابع الدولي للمنظمة ، الذي نؤيده هنا ، له ايضا جانب نوعي ، وهو انه من الصالح العام ان يتم حل المشكلات التي تؤثر على هذه الشعوب ، وان يتم هذا في اطار الامم المتحدة بمشاركة الجميع وليس خارجها . ذلك ان هذا المحفل هو المكان الوحيد الذي يمكن الوصول فيه الى اتفاق عام على حل هذه المشاكل حلا عادلا .

ومن المؤكد ، انه من الضروري تحسين اساليب ووسائل العمل في هذه المنظمة وينبغي الاستمرار في ذلك حتى يمكن ان تحل المسائل التي تعرض عليها بطريقة اكثر فعالية . ان الحاجة

الى تحسين هياكل المنظمة يجب ان تعكس بطريقة كافية التغيرات الكبرى التي حدثت في العالم منذ انشاء الامم المتحدة ، والدور المتزايد للدول الصغيرة ، والمتوسطة ، والدول النامية ، والدول غير المنحازة ، التي تمثل السواد الاعظم من البشر والتي تهتم اهتماما مباشرا بهذه المشاكل الدولية . وفي اطار هذه المشاكل ايضا ، تقع المقترحات التي قدمتها رومانيا الى الجمعية العامة في الدورة الاخيرة في وثيقة رسمية تتعلق بتعزيز دور منظمة الامم المتحدة في الحياة الدولية .

اننا سعداء باننا استطعنا ، بفضل المبادرة التي اتخذتها حكومة رومانيا في سنة ١٩٧٢ ، البدء في هذه العملية التي تهدف الى تعزيز دور المنظمة ، واننا نلمس الانشطة التي قامت بها اللجنة الخاصة لميثاق الامم المتحدة لتعزيز دور المنظمة ، بيد انه من الضروري ان تكمل هذه اللجنة دورها . ونرى ان عليها ان تكثف جهودها حتى تصبح معملا حقيقيا يمكن فيه وضع اجراءات وحلول مقبولة من الجميع حتى يمكن الرقي بأنشطة المنظمة .

واننا على ثقة بضرورة اضافة طابع ديمقراطي على منظمة الامم المتحدة مع مراعاة ان التغيرات التي حدثت في العالم ، لم تحدث الا عن طريق التفاهم العام ، بين الجميع . ان ميثاق الامم المتحدة وهو يعكس التغيرات والمتطلبات والاهداف الاساسية للحياة الدولية الحالية ، يمكن ان يوجه ويلهم العطيات الرامية الى اقامة علاقات ديمقراطية وعادلة فعلا بين الدول ، واقامة نظام اقتصادي دولي ، ونظام سياسي جديد . ان منظمة الامم المتحدة بانتهاجها هذا الطريق ، سوف تتمكن من الاسهام اسهاما اكبر ، واكثر فعالية في تأكيد العلاقات الدولية ، وخلق جو من الانفراج والتعاون بين دول العالم .

ان منظمة الامم المتحدة بدأت تعرف تاريخها الخاص وتعيشه ، فقد انقضى اكثر من ثلاثين سنة على انشائها ، وذلك سبب ادعى الى ان يجعلنا نطلب باستمرار ، بعد ان قمنا بما قمنا به لتبرير الثقة والامل اللذين وضعتهما فيها شعوب العالم ، ألا نضيع في مناقشات لا جدوى منها ، وان نسعى الى وجود حلول مقبولة من الجميع ، وايجاد الطرق التي من شأنها تنفيذ ما نقرره هنا . ولا يمكن ان تقف هذه المشاكل عند المستوى النظري ، ولكن يجب ان تنفذ بطريقة ملموسة .

ان وفد رومانيا ، يعرب عن ثقته انه بفضل جهود مشتركة ، وبروح من المسؤولية ، فان اعمال هذه الدورة ستصل الى ما تنتظره شعوبنا ، التي يبلغ تعدادها اربعة بلايين نسمة ، التي تريد ان تعيش في سلام وتعاون .

من الواجب ان نقوم بواجبنا نحو هذه الشعوب .

من الواجب ان ننجز عملنا تجاه هذه الشعوب .

والأ نذخر جهدا في بناء عالم افضل ، واكثر عدالة .

السيد فورلاني (إيطاليا) (الكلمة بالاطالية ، قدم الوفد الكلمة بالانكليزية) :
 انني اذ آخذ الكلمة لأول مرة من فوق هذه المنصة ، بصفتي وزير خارجية الجمهورية الايطالية ، أود
 أن أهنئك بالاصالة عن نفسي ، وباسم الحكومة التي يشرفني الانتماء اليها ، لا انتخابك لرئاسة
 الجمعية العامة للأمم المتحدة . كما أود أيضا أن أضم صوتي للثناء الذي وجه لسلفك السيد شورن
 للكفاءة والحيدة اللتين باشر بهما مهمته .

من الأهمية بمكان ، أن توكل رئاسة الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، لشخصية
 من أبرز الشخصيات السياسية ، ولممثل بارز لدولة عرفت وقدرت الحماس والفاعلية اللذين عملت بهما
 على دعم السلام والتعاون الدولي .

لقد احتلت جمهورية سرى لانكا هذا العام بحق اهتمام العالم للطريقة الناجحة التي نظمت
 واستضافت بها مؤتمر القمة الخامس للدول غير المنحازة .

ان حكومتي قد تابعت ، باهتمام ، أعمال مؤتمر القمة في كولومبو والنتائج التي ذكرها ممثل
 سرى لانكا بالأمس .

ان تاريخ العالم ، في السنوات الأخيرة ، قد سار في طريق الوحدة ، حيث ترتبط كافة
 الدول والأنظمة الاقتصادية المختلفة ارتباطا وثيقا ، وتتكافل فيما بينها .

وتؤمن إيطاليا ، كما تأكد في كولومبو ، بضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يسمح
 لكل بلد باختيار طريق التنمية الأكثر ملاءمة لاحتياجاته ، ولتقاليده ، ويمكنه من المشاركة الملائمة في
 عملية الانتاج وتوزيع الموارد على الصعيد الدولي . ان هذا الهدف لن يتحقق الا اذا تمكنا من
 حل المشاكل الأساسية المرتبطة بالمواد الأولية والتجارة ، وديون الدول النامية ، ونقل التكنولوجيا .
 ان العامل الأساسي ، في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، هو تنمية دول العالم
 الثالث . وتنوى إيطاليا ، في اطار المجموعة الأوروبية ، وبجهودها الفردية ، كما فعلت فيما مضى
 ألا تألوا جهدا في هذا الاتجاه .

ولذلك ، فنحن ننوي مواصلة تعاوننا المالي والسياسي مع الأمم المتحدة في مبادراتها
 لتحقيق التنمية .

ونحن نرحب بالبرامج التي وضعتها دول العالم الثالث ، لتحقيق التنمية المنسقة فني

اقتصادياتها ، وتوسيع القطاع الصناعي والزراعي ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية . لذلك أيدنا دائما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وساهمنا في رأسماله الأصلي ، وعرضنا أن نستضيف هذه المؤسسة الجديدة .

وسوف تستمر ايطاليا ، وباقي دول المجموعة الأوروبية ، في المساهمة في وضع نظام عادل ومستقر للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وسوف نعمل لتحقيق هذا الغرض ، في مختلف المحافل المعنية وخاصة في مؤتمر التنمية والتجارة ، والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، ففي رأينا - وأؤكد على ذلك - ان على الأمم المتحدة وأجهزتها أن تلعب دورا هاما ، وينبغي أن يدعم هذا الدور ويوسع ويعمق . ان روح التعاون المفتوح والودي مع الدول النامية ، قد أبرزتها في الأيام الأخيرة ، بصورة واضحة ، حكومتي بمناسبة زيارة رئيس وزراء* أنغولا السيد لوبو دونا شيمنتو ؛ لروما .

ان احد الشروط الضرورية - حتى ولو لم تكن كافية - لدعم دور الأمم المتحدة المرغوب فيه ، هو تحقيق عالمية هذه المنظمة . وقد تم احراز نجاح في هذا الاتجاه ، عن طريق قبول عضوية دولة جديدة هي جمهورية سيشيل ، التي أرحب بها قلبيا باسم حكومة ايطاليا ، معربا عن أملنا في أن دولا أخرى ، نعلم ما هي تطلعاتها ، سوف تقبل بدورها في هذه المنظمة .

سوف تتمكن الأمم المتحدة ، عن طريق عالميتها والمشاركة البناءة لكافة أعضائها ، - من الاضطلاع بالمهمة التي أوكلها اليها المجتمع الدولي ، لحماية السلام والأمن الدوليين . اننا جميعا نقدر ، الى أي حد من الأهمية ، ضرورة أن تلعب هذه المنظمة دورا متزايدا في الجهود الرامية الى حل الأزمات السياسية والاقتصادية والبشرية التي تظهر ، والتي تظل باقية في مختلف أنحاء العالم . ان الأمم المتحدة وحدها ، بصفتها منظمة ذات طابع عالمي ، تتمكن من تمثيل تطلعات كافة الدول ومصالحها ، والتوفيق فيما بينها . ان الأمم المتحدة ، وحدها ، التي يقوم ميثاقها على مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية تستهدف تحقيق هدفا متحضرا ، ألا وهو التعايش السلمي بين الدول ، تستطيع أن تقيم سلاما ليس قائما على توازن القوى ، ولكنه مضمون بفعل احترام القانون والحق والعدالة .

وعلى هذا الأساس ، تساهم ايطاليا مساهمة فعالة في الجهود التي تبذل لدعم هذه المنظمة وترشيد أجهزتها . واذ نعي مسؤولياتنا ، فان ايطاليا تشعر بضرورة اعادة تكييف ميثاق الأمم المتحدة مع حقائق العالم .

ان وزير خارجية هولندا ، الذى يمثل الدولة التي ترأس في الوقت الحالي المجموعة الأوروبية هو من بين الذين سبقوني في الحديث . وأود أن أؤكد كافة المواقف التي أعلنها بصفته هذه ، لأنها تعبر عن القناعة المشتركة للدول الأوروبية التسع وعن المشاعر التي تتولد لدينا من المشكلة التي ظهرت في لبنان ، والتي كلفتنا الكثير في صورة ضحايا ودمار .

ان الحكومة الايطالية ، وبرلمانها والرأى العام فيها يشعرون بالقلق البالغ ازاء الأحداث التي أحزنت وهدمت بلدا ارتبطت به ايطاليا بروابط عريقة من التضامن والصداقة .

ان لبنان في أزمة طويلة تهدد السلام والأمن في المنطقة ، وقد تكون لها آثار أبعد قد يصعب السيطرة عليها . ولم نأل جهدا ، مع باقي دول المجموعة الأوروبية ، في تشجيع كافة السبيلات الرامية الى تحقيق الهدنة في لبنان . وقد أيدنا دائما كل ما بذل من جهود لحل هذه الأزمة وخاصة الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية . ان أية عملية سياسية تجرى لحل الأزمة ، لا يمكن أن تقوم الا على أساس احترام وحدة واستقلال لبنان ، وسلامة أراضيه ، وهي شروط أساسية لاقرار سلام عادل ومنصف في الشرق الأوسط .

ونحن نعتبر أن الأمم المتحدة ، ينبغي أن تشجع الجهود التي تبذل حاليا ، على المستوى الاقليمي مساهمة بذلك في انجاحها .

ونود أن نعرب عن تقديرنا لما فعلته الأمم المتحدة ، وما تزال تبذله في لبنان في المجال الانساني ، وخاصة نرحب بالمبادرة التي اتخذها السيد الأمين العام كورت فالدهايم .

وتساهم ايطاليا في المعونة الانسانية التي قدمت لمساعدة ضحايا هذا النزاع ، ولكن من الواضح أن الضمير المتحضر يطالب باجراءات حاسمة تؤدي الى الهدنة ، والى بدء المفاوضات .

بمناسبة تولي السيد سركيس رئاسة لبنان أود أن أوكد رغبة حكومتي في ان يتحقق بفضلـه
 جو يساعد على تحقيق الهدنة وبدء عملية من الانفراج والوثام والسلام .
 ان الاحداث الخطيرة التي تدور في لبنان رغم اسبابها المعقدة ترتبط ايضا بعدم ايجاد
 حل عادل ودائم للنزاع الاسرائيلي العربي . وبصورة خاصة ، فان العلاقة بين الازمة العامة للشرق
 الاوسط وأحداث لبنان تبرز بوضوح الضرورة الحيوية لاجاد حل عادل لمشكلة الفلسطينيين ، وفي عدم
 وجود بؤاد محددة لحل هذه المشكلة ، فان العداوات سوف تعمق ويزداد التوتر .
 يجب ان نتحرك بسرعة وحزم حتى تحبذ كافة الاطراف المعنية التفاوض لحل كافة نواحي
 النزاع العربي - الاسرائيلي .

وفي هذا الشأن ، فان ايطاليا على يقين من ان عملية التفاوض يجب ان تستهدف تسوية
 شاملة وفقا للاطار الذي اوجده قرارات مجلس الامن ، والتي تنص على ايجاد تسوية قائمة على تنفيذ
 المبادئ الاتية : انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة في سنة ١٩٦٧ وعدولها عن
 اية اجراءات تستهدف تكريس الامر الواقع في صورة احتلال هذه الاراضي ، مما يتعارض مع اي تطوّر
 نصوب اليه . ثم احترام سيادة واستقلال ووحدة اراضي كافة دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل داخل
 حدود امنة معترف بها ومضمونة دوليا . والموافاة بهذه المطالب فان ايطاليا سوف تتقدم ، في الوقت
 المناسب بالاتفاق مع شركائها في المجموعة الأوروبية ، باقتراحات لاجاد ضمانات دولية مناسبة
 الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين الذي يتطلع الى اقامة دولة مستقلة ، وهذه الحقوق يجب
 ان تترجم الى حقيقة واقعة .

ان احداث لبنان وازمة الشرق الاوسط ليست هي الاسباب الوحيدة للقلق الخطير الذي
 نشعر به في منطقة البحر المتوسط الشرقية ، وهي منطقة حيوية بالنسبة للسلام في العالم . ان قضية
 قبرص التي لم تحل عن طريق التفاوض ، ما تزال احد مصادر القلق واسبابه . وايطاليا في اطار
 التعاون السياسي مع شركائها في المجموعة الأوروبية تشجع مهمة بذل المساعي الحميدة التي يضطلع
 بها بكفاءة السيد الامين العام الذي يشرفني ان اعرب له هنا عن تقدير وشكر حكومة ايطاليا . نود
 ايضا ان نستأنف المباحثات بين الجاليتين حتى يمكن التوصل بسرعة الى حل منصف قائم على احترام
 سيادة واستقلال ووحدة اراضي جمهورية قبرص .

علاوة على ذلك فاننا نشعر بقلق بالغ - بسبب الوحدة التقليدية والا واصر التي تربط بيننا وبين تركيا واليونان . في نطاق حلف الاطلنطي وخلال المجموعة الأوروبية - للنزاع الذي يشور ما بين اليونان وبين تركيا ، وللأحداث التي وقعت في بحر ايجه . ان ايطاليا تؤيد تماما دعوة مجلس الأمن الأخيرة لاستئناف المفاوضات ولايجاد تسوية ودية للنزاع ونحن بالاضافة الى شركائنا في المجموعة الأوروبية على استعداد لتسهيل اية خطوات تسير نحو هذا الاتجاه .

وبالنسبة للجنوب الافريقي ، فان الأحداث الدامية التي وقعت فيه تعرض للخطر قضية السلم والأمن الدوليين ، كما انها تعرض للخطر مبادئ الحرية والمساواة والمعدالة التي تعتبر من القيم الأساسية للمجتمع الدولي ، ومن القواعد الأساسية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

ان شعب ناميبيا برغم قرارات هيئة الأمم المتحدة وهي الهيئة التي تقع عليها المسؤولية في هذا الاقليم ، لم تتح له فرص ممارسة حقه في الاستقلال حتى الان ، عن طريق عملية ديمقراطية تشترك فيها كافة القوى السياسية في الاقليم ، بما في ذلك حركة سوابو وذلك تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة .

وبالنسبة لروديسيا فان تسلسل عملية المواجهة التي لا مفر منها قد تؤدي الى نزاع مسلح مع الدول المجاورة ، ولا يمكن ان يتوقف هذا النزاع الا عن طريق قبول الانتقال السلمي للسلطة في زمبابوي الى حكم الاغلبية .

وفي جنوب افريقيا ، فان الأحداث تبين فشل سياسة التفرقة العنصرية التي ادانتها هيئة الأمم المتحدة في عدة مناسبات ، ويزداد التوتر حدة ، كما تتعرض للخطر امكانية اعادة تنظيم العلاقات بين المجموعات العرقية المختلفة .

ان ايطاليا ، مع باقي دول المجموعة الأوروبية ، قد اعربت عن تأييدها لاهداف عملية التحرير في الجنوب الافريقي ، والقضاء على الاستعمار والتفرقة العنصرية ، لذلك فاننا نؤيد المبادرات التي اتخذت بالتعاون مع دول المواجهة الافريقية لاجاد حلول سلمية تفي بالتطلعات المشروعة لشعوب هذه المنطقة .

ان ايطاليا ، مع باقي دول المجموعة الأوروبية ، تابعت باهتمام الجهود التي بذلها الدكتور هنري كيسنجر مع الزعماء الافارقة .

وينفس الروح فان حكومة ايطاليا تقدر وتؤيد نية حكومة بريطانيا في عقد مؤتمر لتحديد اجراءات اقامة حكومة مؤقتة في روديسيا .

ان المشاكل التي ذكرتها تمثل دون اى شك المصادر الاساسية للتوتر الذي يهدد السلام والا من الدوليين ، منذ نهاية النزاع الذي ظل لمدة ثلاثين عاما يمزق الهند الصينية .

ففي هذه المنطقة فانا نشاهد ، في الوقت الحالي ، عملية اعادة البناء ولا نزال نذكر الاحزان والتضحيات التي ادى اليها هذا النزاع ، وبالتالي فانا نصو الى التصالح الوطني بين دول هذه المنطقة حتى تكرس كافة الجهود لعملية اعادة البناء .

ان التوتر والاحداث السائدة في كوريا الان تبين ضرورة تعميق الحوار واعادة العلاقات بين كوريا الشمالية وبين كوريا الجنوبية الى حالتها الطبيعية .

ان الدفاع عن السلام لا يتم فقط في المناطق التي تعتبر مهددة ، انما يجب ان يتم ايضا في اية مناطق توجد فيها قوى عسكرية ، لان هذه المناطق تعتبر مصدرا للقلق ، ولا توجد وسيلة اخرى سوى الحد المتوازن والمتبادل من القوات العسكرية . ان ايطاليا تنوى المساهمة في تحقيق هذا الغرض في كافة المحافل الدولية المعنية .

لذلك فانا نشارك باقتناع بالغ في اجتماعات فيينا للحد المتوازن والمتبادل من القوات العسكرية الموجودة في وسط اوربا . واننا نتطلع بثقة وامل الى الخطوات التي نامل ان تتخذها القوى النووية العظمى على نفس الطريق الذي سارت فيه بالاتفاقية الاولى للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وبالتفاهم الذي تبع ذلك في فلاديفوستك .

ولكننا ، لانستطيع أن نخفي شعورنا بالخيبة ازاء النجاح المحدود الذي تم احرازه في مجال خفض الاسلحة النووية ، رغم التوصل الى اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية . وما يزال هناك الكثير في هذا المجال ، وان ايطاليا التي وقعت ونفذت هذه الاتفاقية ، وتتوقع ان تفعل ذلك الدول الاخرى ، انما تشعر بالاهمية والخطر الذي يتعرض له العالم .

ان ايطاليا ، مازال تشارك في اعمال مؤتمر لجنة نزع السلاح في جنيف الذي يعتبر الوسيلة الاولى للحد من الاسلحة النووية والتقليدية . وان اعمال هذا المؤتمر لن تتقدم الا بقدر ماتثبتت الدول المشتركة فيها حسن نيتها ، ورغبتها في تحقيق النجاح . ونود أن نذكر هنا بأن السدورة الصيفية لمؤتمر لجنة نزع السلاح قد اسفرت عن عدد من العوامل الجديدة الهامة التي يمكن أن تطور. وسأذكر على سبيل المثال الاقتراحات الجديدة المتعلقة بتحريم استخدام الاسلحة الكيماوية ، والبدائية المشجعة التي تمثلها جماعة الخبراء في مجال الهزات الارضية ، والرقابة على التفجيرات النووية ، والنجاح الذي تحقق في مجال الحرب البيئية عن طريق مشروع اتفاقية في هذا الموضوع .

ومع ذلك ، فان ايطاليا لا تنوى ان تقتصر مساهمتها على مناقشات لجنة نزع السلاح ، بل على العكس من ذلك ، فاننا نثوى أن نشارك بصورة فعالة في اعمال كافة المحافل الدولية لتحقيق مزيد من النجاح وقدر اكبر من الوفاق . ولكن نزع السلاح ليس الا أحد العوامل - وفي نفس الوقت ، أحد أسباب وآثار الوفاق - في العلاقات بين الدول الشرقية والغربية .

و بدون شك ، ان الالتزام بما أقر في هلسنكي من قبل الدول التي وقعت على البيان النهائي للمؤتمر يفرض على دول الشرق والغرب ان تستلهم دائما الوفاق . وحتى يقوى الوفاق ، من الضروري أن نشره بمضمون جديد ، وان نعمقه بمثل أكثر طموحا . لا يكفي لايجاد ظروف أفضل للتنمية ، وتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية بين الدول في الجزء الشمالي والجنوبي من الكرة الارضية ، أن نكتفي بما تحقق حتى الآن . ان الوفاق يجب ان يؤدي تدريجيا الى اقلال من أسباب النزاعات والمواجهة ، تلك المواجهة التي اعتبرناها دائما ارتدادا عن الوحدة التي تحققت فيما مضى تاريخيا وثقافيا .

وينفس هذه الروح ، يتوقع للمؤتمر الذي يعقد في العام القادم في بلغراد ان يتحقق من مدى تطبيق مضمون البيان النهائي لمؤتمر هلسنكي . ان ايطاليا تؤكد على ضرورة تنفيذ جميع أحكام

هذا البيان النهائي لمؤتمر هلسنكي ، وخاصة فيما يتعلق بحرية انتقال الاشخاص والافراد .

أعتقد أن ما قلته يبين الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لبلادي . وهي سياسة قائمة على الحوار والانفتاح والتعاون . ولكنها أيضا سياسة نابعة من مبادئ مبنية على احترام حقوق الدول والحريات الاساسية للمواطنين .

بوهي من هذه المبادئ ، فاننا نعمل ليس فحسب في مجال العلاقات الثنائية ، ولكن في مجالات مختلفة أخرى ترتبط فيما بينها على مستوى المجموعة الأوروبية ، وعلى مستوى حلف الاطلسي ، وعلى مستوى الامم المتحدة .

ان الخطوط العريضة لهذه السياسة معروفة ، واختياراتنا الاساسية ترجع الى بضع سنوات . وان برلماننا ، والقوى السياسية في البلاد ، والشعب الايطالي ، يلتفون جميعا حول هذه الاختيارات .

ان الوحدة الأوروبية تعتبر بالنسبة لنا اختيارا سياسيا أساسيا . ونحن نود دعمها وتعميقها . وان عملية التوحيد هذه قد بدأت مرحلة جديدة في القرار الصادر عن رؤساء وحكومات الدول التسع فيما يتعلق بانتخاب البرلمان الأوروبي عن طريق الانتخاب العام المباشر . ولقد أرسينا بذلك ، قواعد مشاركة متزايدة لشعوبنا في هيئة التوحيد التي يؤيدها الجميع .

ان الوحدة الأوروبية هذه ليست وحدة سياسية منعزلة . ولكنها على العكس ، حقيقة جديدة تتمشى مع احتياجات الاتصال والتوازن في الحياة الدولية ، وحدة كفيفة بدعم الحوار مع باقي مناطق العالم ، وبالمساهمة في خدمة قضية السلم وتقديم الشعوب .

ان مشاركتنا في حلف شمال الاطلسي لا تتسم بهذه الافكار . فمنذ أكثر من ثلاثين عاما يعتبر حلف الاطلسي عاملا حاسما من عوامل التوازن والسلم في أوروبا وهو الذي مكن من تحقيق الوفاق بالتدريج ، والذي أدى الى تحسين العلاقة بين الشرق والغرب . واننا على يقين من ان دور هذا الحلف سوف يظل أساسيا في مجال الحفاظ على السلم والتعاون الذي يفتح آفاقا جديدة أوسع للتعاون بين الشعوب وبين النظم السياسية والاقتصادية المختلفة .

ان ايطاليا تقيم علاقات صداقة بناءة بينها وبين جيرانها الذين ليسوا أعضاء في المجموعة الأوروبية ، أو حلف الاطلنطي ، كما تحاول ان تدعم امكانيات التعاون مع هذه الدول .
اننا نحتفظ بعلاقات من الصداقة والتعاون مع كل دول منطقة البحر المتوسط التي ترتبط بها بعلاقات تاريخية ، وثقافية ، واقتصادية منذ قرون طويلة ، ونحن نرغب في دعم هذه العلاقات وتطويرهما .

بنفس الروح ، فان ايطاليا تنوى أن تقيم علاقات التعاون مع كافة الدول الاخرى القريبة والبعيدة منها ، على أساس من احترام استقلال هذه الدول ، وعلى أساس من المساواة .
ومع تقديرنا للجهود الايجابية المحدودة على المستوى القومي للدول الحديثة ، فان ايطاليا تؤكد تمسكها بمنظمة الامم المتحدة وتعبر عن رغبتها في المساهمة في خدمة قضايا السلم والامن الدوليين ، والتعاون الدولي ، ونزع السلاح ، والوفاق ، وتحرير الشعوب من السيطرة الاستعمارية ، والقضاء على التفرقة العنصرية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والعادلة .
ان ايطاليا تعتبر أن الامم المتحدة عليها ان تساهم في حل هذه المشكلات وبالتالي نحن نرحب بالاقتراح الذي قدمه السيد وزير خارجية المانيا الاتحادية والذي يهدف الى عقد اتفاقية لمنع الاستيلاء على الرهائن .

اننا نولي اهمية خاصة لحماية حقوق الانسان وحرياته ، ونود ان تصبح لجنة حقوق الانسان جهازا رسميا من أجهزة الامم المتحدة ، وان ينشأ منصب المندوب السامي لحقوق الانسان . وسوف نؤيد أية مبادرات تستهدف زيادة مسؤوليات المنظمة في هذا الشأن . واننا نولي ، ولن نألو جهدا في أن نشجب دائما في الهيئات المتخصصة انتهاك حرية وكرامة الانسان دون ان نفرق في هذا المجال بين بلد أو آخر ، او بين من يرتكب هذه الجريمة — سواء كان ذلك في افريقيا أو أمريكا اللاتينية ، أو آسيا أو أوروبا .

بهذه الروح ، وعلى أساس هذه المبادئ ، فان ايطاليا سوف تسهم في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة .

ان جدول الأعمال المعروض علينا طويل ، ومتنوع ، ويتضمن مسائل ذات أهمية قصوى ، تتعلق بالتطوير السلمي للعلاقات بين الدول .

وفي الاسابيع المقبلة ، سوف نناقش هذه الموضوعات بروح بناءة ، وعلى أساس الاحترام المتبادل ، الذي يجب أن يسود مناقشاتنا بفضل رئاستك لاجتماعاتنا .

وأود أن أؤكد لك ، ياسيدى الرئيس ، أن وفدى وأنا شخصا لن نألو جهدا حتى تحقق نتائج الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، مرحلة جديدة هامة في حياة ونشاط منظمة الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث في هذه الجلسة الصباحية . وقبل رفع هذه الجلسة ، أود أن أبلغ السادة المندوبين أن وزيرى خارجية بيرو واكوادور قد طلبا الكلمة لممارسة حق الرد .

ووفقا للقرار الصادر عن الجمعية العامة ، في الجلسة العامة الرابعة ، فان حق الرد يمارس في نهاية جلسة بعد الظهر ، ولكن نظرا لأن وزيرى بيرو واكوادور مضطران لمغادرة نيويورك بعد ظهر هذا اليوم ، فاني أود أن أسأل السادة المندوبين اذا كان لديهم اعتراض على أن يستخدم هذان الممثلان حقهما في الرد هذا الصباح . ونظرا لعدم وجود اى اعتراض . فاني سأعطيهم الكلمة ، وقبل أن افعل ذلك ، أود أن أذكركم بأن الجمعية العامة ، في الجلسة العامة الرابعة ، قد قررت أن البيانات التي يدلي بها في صورة حق الرد ، لن تزيد مدتها عن عشر دقائق .

السيد دى لا بنتيرا ديبيل (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بيرو يعتبر انه من المناسب أن يدلي بملاحظات موجزة ، تتعلق بأحد أجزاء البيان الذى أدلى به بعد ظهر أمس ، السيد وزير خارجية اكوادور ، ونص هذا الجزء من البيان هو كما يلي :

”توجد في أمريكا اللاتينية مشاكل تعرض للخطر تضامن المنطقة وتقدمها ، وهي مشاكل تتسبب فيها قوة بعض الدول ، أو الآثار الاستعمارية التي نود القضاء عليها ، وأنا أشير ، في المقام الأول ، الى المشاكل التي تؤثر على بلادى ، التي على أساس

تاريخها وقواعدها القانونية واحتياجاتها في التنمية ، تؤكد حقوقها السيادية
في نهر الأمازون " (A/31/PV.12,P.6).

وأود أن أقول في هذا الشأن ، ان بلادى قد وضعت سياسة واضحة للتعاون مع دول امريكا
اللاتينية ، ولتحقيق التقدم السلمي لشعوب هذه المنطقة ، ونظرا لضرورة الوفاق الذى ينبغى أن
يسود بين الدول الشقيقة ، فان هذه السياسة واضحة ، بصورة خاصة ، فيما يتعلق بجمهورية
اكوادور الشقيقة . فقد أقمنا مع هذه الجمهورية ، في السنوات الاخيرة ، عدة روابط من التعاون
وفي رأينا ، أدت الى نتائج ايجابية لصالح بلدينا . وهذه السياسة قد فتحت لشعبينا أفقا جديدة
للتكامل ، تود بيرو أن تحافظ عليها وتدعمها .

هذه السياسة تطبق في اطار بروتوكول ريبودى جانيرو الذى تم اقراره وفقا لدستورى بلدينا ،
وقد اعترف بصلاحيه هذا البروتوكول على المستوى الدولي .

وأخيرا ، أود أن اضيف ، ان المشكلة الحقيقية الموجودة في المنطقة الجغرافية التي
أشرت اليها ، والتي يجب ان نكرس لها اهتمامنا ، هي مشكلة نابعة من عدم اتخاذ اجراءات كفيلة
بتحقيق الوفاق والانسجام بين بلدينا ، وهو الهدف الذى نود ان تركز له كافة امكانياتنا .

السيد بيساننتس غارسيا (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : اذا كانت دولة ما

لا تستطيع ان تضطلع بواجبها الاساسي في حل مشاكلها الخاصة ، فلا تستحق أن يستمع اليها فيما
يتعلق بمشاكل تخص مناطق اخرى من العالم ، لأن هذا يعرقل التطور الذى نصبو اليه في امريكا
اللاتينية ، ولا يجوز ان نتحدث عن اسرار اصبحت قديمة ، بينما يستطيع الرأى العام أن يشارك في
عملية التنمية والتقدم تجاه مقدرات البلدان .

ان اكوادور قد فهم بيان السيد وزير خارجية بيرو الذى القاه أمس على اساس أنه يتيتيح
امكانيات طيبة ، في مجال التعايش السلمي الدولي ، وقد رحبنا بهذه الأفكار . ان مثل بيرو قد
قال ان بلاده ليست لديها مصاعب اقليمية ، وكان بود اكوادور ان تقول نفس الشيء ، وبما أننا في
مرحلة من الواقعية يجب ان نضع النقاط فوق الحروف ، وأن نتحدث بأمانة ، اذا أردنا أن نوجد
الحلول للمشاكل القائمة .

ان الاحداث التي ذكرها السيد وزير خارجية بيرو ذكرتنا بصفحة يؤسف لها في تاريخ امريكا ،

وأكدت وجود مشكلة . لكن اكوادور لا يود أن يتبادل التهم مع الآخرين ، وانني افضل بروح الاخاء والتعاون أن أعلن أن بلادى على استعداد للمشاركة في ايجاد حلول لهذه المشاكل التي نشترك فيها مع جيراننا ، لأن الأوضاع الراهنة تعطل التنمية التي نحتاج الى تحقيقها لحسن استفلال مواردنا ، وتحسين ظروف معيشة شعوبنا ، وبالتحديد لتحقيق العدالة الاجتماعية التي أشار اليها في البيان الذى ألقاه أمام هذه الجمعية العامة السيد وزير خارجية بيرو صديقي القديم السيد دى لا بنتي رانجيل .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣ / ٤٠